

# الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي

الدكتور محمد حسون

قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

## الملخص

يعد مشروع توسيع عضوية حلف الناتو ليضم دولاً في شرق أوروبا من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، أحد أبرز التطورات الدولية في بداية الألفية الثالثة، وقد طرحت الولايات المتحدة خطط توسيع الناتو باتجاه الشرق بعنوان (خطة المشاركة من أجل السلام) ثم تطورت فيما بعد إلى دعوة دول وسط وشرق أوروبا للانضمام إلى الناتو وأعضاء كاملية العضوية. وهكذا استمر الحلف بالتوسع حتى بات يضم الآن أي بعد مضي ستين عاماً على تأسيسه سنة 1949، 28 دولة وذلك بعد انضمام كرواتيا واليابان إلى الحلف في نيسان 2009.

استمرت محاولات الحلف بالتمدد والانتشار حتى وصل إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، التي تحتل موقعاً مهماً في العقيدة العسكرية للحلف، وذلك بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي واحتوائها ثلثي احتياطي نفط العالم، وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها. وظاهرة

(الإرهاب الأصولي) الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب، وهذا ما يجعله يترك تأثيراً كبيراً في الأمن القومي العربي، ويسهم في تهيمش الدول العربية على الساحة الدولية. وقد بقيت استراتيجية الناتو وتوجهاته على الساحة الدولية تشكل انعكاساً لأولويات السياسة الأمريكية، وبات الحلف أداة طيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدمه لبط هيمنتها ونفوذها على المنطقة والعالم، بعد أن نصبت نفسها والحلف بديلاً عن مؤسسات الشرعية الدولية.

## مخطط البحث

المقدمة.

أولاً: نشأة الحلف.

ثانياً: التغيرات في العقيدة الاستراتيجية للحلف وأثرها في عملية التوسع.

ثالثاً: قرار توسيع الحلف والجدل الدائر حوله.

رابعاً: توسع الحلف باتجاه أوروبا الشرقية والموقف الروسي منه.

خامساً: توجهات وأدوار الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط.

سادساً: انعكاسات توسع الحلف على الأمن القومي العربي وآثارها.

خاتمة.

رؤية عربية في مواجهة استراتيجية الناتو.

المراجع.

مقدمة:

يعد مشروع توسيع عضوية حلف الناتو ليضم دولاً في شرق أوروبا، من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي، أحد أبرز التطورات الدولية في نهاية القرن العشرين. وقد أثار توسيع الناتو جدلاً كبيراً حول أهداف التوسع الحقيقية وما وراءها، ولاسيماً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وحقيقة تحول الناتو ليضطلع بمهام الأمم المتحدة التي وجدت في الألفية الثالثة وحروبها إقصاء لها. وقد طرحت الولايات المتحدة على الفور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، خطط توسيع (الناتو) باتجاه الشرق، بعنوان (خطة المشاركة من أجل السلام)، ثم تطور الأمر خلال سنوات قليلة إلى دعوة دول وسط أوروبا وشرقها للانضمام إلى الناتو، وكان هذا أهم هدف استراتيجي للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتشكل مبادرة «الشراكة من أجل السلام»، التي أقرت كاتفاقية في اجتماع مجلس شمال الأطلسنطي في بروكسل عام 1994، البداية الرسمية لتوسيع حلف الناتو، إذ عدت مدخلاً لانضمام أعضاء جدد من

دول حلف وارسو سابقاً إلى الناتو. ومن خلال هذه المبادرة، تمّ التوصل إلى صيغة للتعاون بين الحلف وروسيا، عبر اللاتحة التأسيسية التي أبرمت في باريس في 27 آذار 1997. وهكذا، استمر الحلف بالتوسع حتى بات يضم الآن، أي بعد مضي ستين عاماً على تأسيسه سنة 28/1949 دولة.

إن التحديات الاستراتيجية التي يواجهها الحلف التي عدت بمنزلة الأسباب والدوافع الرئيسية لعملية توسيعه، تتمثل في احتمال ظهور الصراع وعدم الاستقرار من محورين، هما:

1- المحور الشرقي: وتتمثل التحديات الأمنية فيه بوجود قوات روسية ضخمة، ومخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل، وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول؛ وقد تم تصور الحل بمواجهة هذا التهديد بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام، ثم توسيع الحلف باتجاه الشرق.

2- المحور الجنوبي: ويبدأ من شمال أفريقية على الساحل الجنوبي للمتوسط، ويشمل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، إذ تشهد هذه المنطقة بؤر توتر، وكذلك مشاكل أمنية أخرى تهدد أمن القارة الأوروبية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأصولية، والهجرة غير الشرعية، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية. وقد كان تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة؛ وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها تنفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وهذا البعد يسهم في إبراز تحديات للأمن القومي العربي، ولاسيما أن «إسرائيل» عضو في برنامج التعاون والحوار هذا.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تبلورت استراتيجية الحلف الجديدة التي تقوم على أساس الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنعها، من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقتيه التقليدية، هذه التوجهات الجديدة التي تمّ اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على المنطقة العربية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة الأمنية والعسكرية والسياسية للحلف، نظراً إلى ارتباط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بها. لذلك، فإن المخاطر المحتملة لهذا التوجه الجديد تتمثل في إمكانية التحرك المستقبلي تجاه المنطقة عبر عدة مسالك تمّ تبنيها، وأهمها اتفاقيات التعاون والحوار، التي قد تؤدي إلى ربط الوطن العربي بتحالفات خارجية تدخل القوى العظمى كأطراف دخيلة في المنطقة العربية، ويكون لها آثار مباشرة على الأمن القومي العربي، بحيث تفرض عليه مزيداً من القيود، وتشل قدرته على الحركة، وتقرم دوره على الساحة الدولية.

إن جملة هذه الآثار المترتبة على تدخل الحلف في المنطقة العربية تشكل موضوع هذه الدراسة حول الاستراتيجية التوسعية للحلف وانعكاساتها على الأمن القومي العربي.

## 1- أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- 1- دراسة تفاعلات ونتائج تحول الحلف ذي الأهداف العسكرية والأمنية إلى منظمة سياسية ذات اهتمامات أكثر اتساعاً من النطاق الأمني بمعناه المعروف.
- 2- توضيح التفاعلات التي رافقت عملية توسيع حلف شمال الأطلسي، وتأثيرها في تعظيم مصادر تهديد الأمن القومي العربي من خلال بيان المخاطر والقيود التي تفرضها عليه.
- 3- السعي إلى تفهم أبعاد توسيع الحلف لجهة شرق أوروبا على الأوضاع في الأقطار العربية المتوسطة، وأثارها على الأمن والاستقرار.
- 4- توضيح المخاطر الناجمة عن احتمال انضمام «إسرائيل» إلى حلف الناتو على الأمن القومي العربي.

## 2- إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية التي انتهجها الحلف في إجراءاته لتوسيع عضويته، وضم دول كانت حتى وقت قريب تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاشتراكية السابقة، ومن ثم تحليل أبعاد توسيع حلف الناتو على الأمن القومي العربي، خلال السنوات الممتدة من 1990 حتى إعداد هذا البحث، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة حول حجم التهديد الذي يفرضه مشروع التوسيع، وكيف يمكن أن يمثل تهديداً فعلياً لصور وأشكال التعاون العربي - العربي، والعربي - الأوروبي الحالية، وكذلك المخاطر المحتملة من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار، ولكن من خلال غطاء مؤسسي لتنفيذ سياستها في المنطقة، ومخاطر إضفاء شرعية مؤسسية على التعاون والتنسيق في مجالات الأمن والمخابرات، التي كانت تعدّ حتى وقت قريب من الأمور السرية في العلاقات بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، ولاسيما أن هناك تبايناً في الرأي بين الأقطار العربية حول حجم التهديد الذي يمثله توسيع حلف شمال الأطلسي على الأمن القومي العربي.

واستناداً إلى ذلك، فإن المشكلة البحثية يمكن صياغتها من خلال السؤال الآتي:

هل يمثّل توسيع حلف شمال الأطلسي مصدر تهديد سياسي وعسكري جديد للأمن القومي العربي؟ وما طبيعة هذا التهديد في ضوء الصورة الغامضة التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية؟

### 3- فرضيات البحث: يتعامل البحث مع ثلاث فرضيات، هي:

الأولى: تنطلق استراتيجية الحلف التوسعية باستمرار من الرؤية الأمريكية لوظيفة الحلف لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في إدارة الأزمات ومنعها، ومواجهة بؤر التوتر «الإرهاب الأصولي»، الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب.

الثانية: باتت التحولات في النظام الدولي تفرض على الولايات المتحدة مزيداً من الاعتماد على حلف الناتو.

الثالثة: ينعكس توسيع مهام الحلف في المنطقة العربية بشكل سلبي على الأمن القومي العربي، وسيؤدي إلى تهميش دور العرب على الساحة الدولية.

### 4- منهج الدراسة:

يعدُّ المنهج السلوكي، وبشكل خاص نظرية النظم عند ديفد إيستون المتضمنة عدة مستويات أهمها مستوى النظام الدولي، أسلم المناهج لدراسة الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وتأثيرها في الأمن القومي العربي.

ومن ثمَّ فإنَّ هذا المستوى يمثل الحركة التفاعلية بين الأساق والمدخلات والمخرجات، ولمَّا كان النظام الإقليمي العربي أكثر الأنظمة الإقليمية في العالم تماساً مع النظام الدولي وتفاعلاته، وأنَّ حلف الناتو يجسد الذراع العسكري الفعال للقوى الغربية المؤثرة في النظام الدولي فإنَّ اتباع هذا المنهج يتيح لنا إمكانية رصد العلاقة الجدلية بين الحركة التوسعية لحلف شمال الأطلسي بما يفرزه من آثار وتدابير، والأمن القومي العربي وما يتعرض له من تحديات وأخطار.

### أولاً: نشأة الحلف:

كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي بمنزلة امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعتها في 17 آذار 1948، كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا. هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين، خاصة بعد زيادة النفوذ السوفييتي في أوروبا، الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي، (الكويت: مؤسسة الصباح، 1990)، ص 45.

وقد قوبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن، وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضواً فيها، واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف أوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف شمال الأطلسي، وبعد مداوات استمرت قرابة العام، تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي في بروكسل - التي كان قد شكلها وزراء خارجية الدول المذكورة - من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، إذ تمّ الاحتفال بإبشائه وإيرازه إلى حيز الوجود في مدينة واشنطن في 4 نيسان عام 1949<sup>(2)</sup> ومنذ ذلك عرف بحلف شمال الأطلسي NATO<sup>(3)</sup>.

وقد كانت هذه الخطوة بمنزلة تأكيد أمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوروبي وتأكيدها لتصميمها على حصار المد الشيوعي. ولذلك، لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حينه أنه لا يمكن الفصل بين الأمنين الأوروبي والأمريكي، وأنه يجب النظر إلى هذه المعاهدة في اتساق مع الإجراءات الأمريكية الأخرى لتعزيز السلام منذ عام 1945.

ولعلّ من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للإقدام على مثل هذه الخطوة فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة، وهي التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة أملاً كبيراً في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوتين العظميين، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات حاسمة<sup>(4)</sup>.

وبتوقيع المعاهدة، بدأت مرحلة جديدة تخلّت فيها الولايات المتحدة عن مبدأ العزلة الذي طالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفعالية في الأمن الأوروبي في ظل ما درج على تسميته بالحرب الباردة، وطيلة هذه الحرب لم تطرأ على بنية الحلف واستراتيجيته أي تغييرات مهمة، وحافظ على مهمته الرئيسية والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي، وظلّت سياساته محكومة باعتبار الحرب الباردة بين المعسكرين، وبإستثناء دخول بقية الأعضاء

(2) إسماعيل صبري مقلد، التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز، (الكويت: مؤسسة الصباح، 1991)، ص 115.

(3) NATO: إشارة إلى الأحرف الأولى من معاهدة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization)، لذلك يطلق عليه في الترجمات العربية اسم (الناتو) أو معاهدة (حلف شمال الأطلسي أو حلف الأطلسي، أو التحالف الأطلسي، حلف الأطلنطي).

(4) جاسر الشاهد، «تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 129، تموز 1997، ص 96.

الأوروبيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف حتى وصل عددهم إلى 28 دولة، لم تحصل أي تطورات مهمة في استراتيجيته وتوجهاته.

**ثانياً: التغييرات في العقيدة الاستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة وأثرها في عملية التوسع:**

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تبلور نظام دولي جديد، كانت أبرز مؤشرات: انتهاء الكتلة السوفيتية المتمثلة في حلف وارسو، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وتبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازنها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة، ويوغسلافيا إلى خمس دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا... ومن ثم أثرت هذه المتغيرات في العقيدة الاستراتيجية وهيكل القوة وتقاسم الأعباء في الحلف، حتى يمكنه مواجهة التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة<sup>(5)</sup>.

فحلف الناتو أنشئ عام 1949 انطلاقاً من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتستلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا، نظراً إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا<sup>(6)</sup>. وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي. ومع إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد «وارسو» في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في الناتو يعيدون النظر في استراتيجية الحلف ودوره المستقبلي، خصوصاً أن استراتيجيته القائمة آنذاك «الرد المرن» قد عمقت اهتمام الحلف إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو، الذي كان يتزعمه «الاتحاد السوفياتي»، مما يوجب استبدال هذه الاستراتيجية لمواجهة ما أسماه الأمين لعام للحلف آنذاك

<sup>(5)</sup> د. عماد جاد، حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ط1، 1998)، ص145.

<sup>(6)</sup> هيثم الأيوبي وآخرون: الموسوعة العسكرية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص834.



«جوزيف لانس»، عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلت محل التهديد السوفيتي<sup>(7)</sup>، ومن ثم رأيت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية<sup>(8)</sup>:

أ- السعي الحثيث لتوسيع حلف شمال الأطلسي، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر مرفوضاً في السابق.

ب- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات الساخنة داخل أوروبا وعلى أطرافها. ففي أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، تدخلت قوات الحلف مباشرة أو بإشراف الأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام، أو لتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.

ج- إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوروبا وفي الشرق الأوسط، تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو (1999)، بحيث صارت إمكانيات تدخل الحلف عسكرياً مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطاً من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف<sup>(9)</sup>.

د- اعتبار «إسرائيل» بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الأوسط، وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت استراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الأمريكي «الإسرائيلي» في مسائل أمنية مشتركة.

وبشكل عام، إن ما دفع الحلف إلى ولوج المرحلة الجديدة هو انتهاء عوائق توسيع دور الحلف خارج أوروبا، وأبرزها انتهاء التخوف من ضعف الدفاعات في أوروبا، وانتهاء القلق من احتمالات الانسحاق نحو التورط في نزاعات غير ضرورية من جراء ذلك. كما أن الأحداث التي تقع في التخوم المجاورة، سواء في جنوب المتوسط أو في باقي مناطق الشرق الأوسط أو في البلقان، لن تعفي المصالح الغربية من التعرض للتهديد.

<sup>(7)</sup> بدء أعمال قمة الأطلسي في روما، السفير، بيروت، 1991/11/8، ص 9.

<sup>(8)</sup> عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت، دار أمواج للنشر، ط 1، 2003)، ص 113-114.

<sup>(9)</sup> رأي أمين حلف شمال الأطلسي «خافيير سولانا» أن الحلف صار منظمة ضامنة للأمن في أوروبا وللقيم الديمقراطية، صحيفة السفير، بيروت، 1999/4/26.

أدى ما تقدم إلى دفع الحلف نحو تكيف استراتيجيته وقواته وهياكله مع البيئة الأمنية التي تغيرت بصورة هائلة، وانتهى الأعضاء في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 إلى إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات والتهديدات، ومن ضمنها: القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات، ومهام حفظ السلام<sup>(10)</sup>، ثم عاد الأعضاء في قمة بروكسل عام 1994 وطوروا استراتيجية جديدة للحلف ارتكزت على ما يأتي<sup>(11)</sup>:

1- أقرت قمة بروكسل «برنامج الشراكة من أجل السلام» الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لكي تفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة، بما فيها روسيا، لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف، دون منحها حق العضوية.

2- قرّر الحلف تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام التي سوف تمكن قوات الناتو من التحرك بمرونة أكثر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام، وسوف تسمح للناتو أن يقدم الدعم العسكري للدول الأوروبية، برعاية اتحاد غرب أوروبا.

3- فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف، وكان ذلك يعني توسيع عضوية الحلف، بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقاً للحلف، بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

استمر التغيير والتطوير على العقيدة الاستراتيجية للحلف، وكان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد، هو: بيان قمة واشنطن عام 1999، الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء حلف الناتو وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته. وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوروبي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، وإيقانه ركيزة أساسية للاستراتيجية الغربية، وبهذا التوجه تضمن الولايات المتحدة بقاء قيادتها لهذا التحالف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوروبا الداخلية، كما تضمن تأكيد ارتباطها بأوروبا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف، وكذلك تحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها<sup>(12)</sup>.

<sup>(10)</sup> Paul Cornish, "NATO at Millenniums: New Members, New Strategy", Webedition, Vol. 45, October 1997, p. 22.

<sup>(11)</sup> جاسر الشاهد «تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو»، مرجع سابق، ص 98 وما بعدها.

<sup>(12)</sup> د. حسن طوالبية: نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق، (عمّان، عالم الكتب الحديث، 2005)، ص 160؛ وانظر: إعلان قمة واشنطن 24 نيسان 1999، المواد 5، 6، 30، 32.

إن أبرز ما في المهمات الجديدة للحلف هو: حماية حرية أعضائه وأمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وردع التهديدات والعدوان ضد أي بلد من أعضاء الحلف والمشاركة في إدارة الأزمات والحوار، واتخاذ القرارات الخاصة بالأمن الأوروبي. وقد جاءت أزمة إقليم كوسوفا<sup>(13)</sup> في يوغسلافيا، لتضع الحلف ذاته أمام مهمات جديدة، نيابة عن نظام الأمن الجماعي الذي يضطلع به مجلس الأمن باسم المجموعة الدولية، والقيام بعدوان عسكري على جمهورية يوغسلافيا عام 1999، وتكرار العدوان على العراق بأداة حلف الأطلسي، وذلك بتصميم مسبق من قبل الولايات المتحدة بعدم عرض الموضوع على مجلس الأمن، تحاشياً لاستخدام روسيا حق النقض.

### ثالثاً: قرار توسيع الحلف والجدل الدائر حوله:

إن عملية توسيع الحلف يمكن أن يعبرَ عنها بأنها<sup>(14)</sup> تبني مفهوماً استراتيجياً جديداً للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، من خلال تطوير وظائفه، وتوسيع نطاق عضويته، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصرت فيها نشاطه إبان الحرب الباردة، وهذه العملية تركز على مجموعة من الأسس تتمثل في:

- أ - برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.
- ب - برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.
- ج - الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

ومن ثم، فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد فحسب، وهي ليست لعبة أرقام أو عملية ميكانيكية، بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأورو-أطلسي، الذي يمر عبر الناتو دون أن يستثنى الديمقراطيات الشرقية الناشئة<sup>(15)</sup>.

<sup>(13)</sup> عزة جلال، «كوسوفا: جذور الصراع في البلقان»، مجلة السياسة الدولية (العدد 137، تموز 1999)، ص 80 وما بعدها،

وانظر أيضاً: أبو بكر الدسوقي «البنان كوسوفا بين التفاوض والقتال» السياسة الدولية، (العدد 137، تموز 1999)، ص 89.

<sup>(14)</sup> Jonthan Eyal, "NATO Enlargment: Anatomy of a precision", International Affairs, Vol. 46, No. 1, October 1997, pp. 702-703.

<sup>(15)</sup> Daivid Calleo, "NATO Enlargement: as problem for Security in Europe", Aussen Political, vol. 73, No. 4. October 1998, p. 26.

فعمليات التوسع تحكمها معايير تتسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراتها للأمن والسلم الدوليين، وهذه المعايير تتعلق بالبنية الداخلية للدول المرشحة لاكتساب العضوية ومدى تحقق متطلبات الناتو، فيما يتعلق بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاحتراف العسكري فيها.

ومن ثمّ، فإن قرار توسيع الحلف قد اتخذ من قبل الولايات المتحدة، التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف، ونفذت رؤيتها لتوسيع الحلف وضم أعضاء جدد له رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء على ذلك. وقد مرّت عملية الدخول في العضوية بعدة خطوات<sup>(16)</sup>:

أ- جاءت الخطوة الأولى مع بروز فكرة إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي: "CCNA"، هذا المجلس الذي تمّت التوصية بإقامته في قمة قادة دول الحلف في لندن في 6 تموز 1990، إثر مبادرة أمريكية - ألمانية، وأقرّ في قمة روما في تشرين الثاني 1991، بهدف مأسسة العلاقات بين الناتو ودول شرق ووسط أوروبا، عبر إقامة صلة دبلوماسية منتظمة. وقد بدأ أول اجتماع تأسيسي له في كانون أول 1991، بمشاركة 25 دولة، هي دول الأطلسي الست عشرة، وتوسع دول من شرق أوروبا والبلطيق، ثم توسعت العضوية فيما بعد.

ويهدف المجلس من خلال اجتماعاته الدورية إلى تنظيم العلاقة السياسية والعسكرية، والتنسيق المدني والعسكري لأعمال النقل الجوي، والعمل في مجال حفظ السلام، استناداً إلى خطوط عريضة تتمثل في تمسك الأعضاء بالخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية، مما يمهّد الطريق أمام شراكة سياسية عسكرية في العلاقات الأطلسية - الأوروبية<sup>(17)</sup>.

ب- الخطوة الثانية: مشروع الشراكة من أجل السلام (Partnership of Peace):

شكلت هذه الشراكة الخطوة الأخرى الأكثر أهمية، وطرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الوزاري لدول الحلف عام 1993، ثم طرح الموضوع في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بيروكسل في يناير 1994، كمبادرة من الحلف، في إطار السعي إلى تنمية الثقة ودعم جهود التعاون مع دول شرق أوروبا، من أجل تحقيق الأمن الأوروبي، وقد ذكر البيان الخاص بالبرنامج الصادر عن القمة ما يأتي<sup>(18)</sup>:

(16) Pual Cornish "European Security: The End of Architecture and the New NATO, international Affairs, Vol. 72, No. 4, October, 1996, p. 3.

(17) [http://www.Heritage.org/Library/categories/Forpd/dbric\\_F23.html](http://www.Heritage.org/Library/categories/Forpd/dbric_F23.html). CW. Bruceweinrod, "NATO Expansion: Myths and realifies", pp. 7-8.

(18) هاني خلاف - أحمد نافع، توسيع حلف الأطلسي: ما له وما عليه، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997، ص 171-172.

التأكيد أن عضوية الحلف مفتوحة لدول أخرى يمكنها أن تسهم في أمن منطقة شمال الأطلنطي، مع الترحيب بانضمام تلك الدول كجزء من عملية متطورة تأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية في أوروبا، وأن برنامج المشاركة من أجل السلام يتعدى مرحلة الحوار والتعاون إلى المشاركة الكاملة من أجل السلام، وسيعمل على:

- 1- دعوة الشركاء للمشاركة في نشاطات الحلف لتعزيز التعاون السياسي والأمني في أوروبا.
  - 2- عقد مشاورات مع أية دولة شريكة إذا تعرضت لتهديد مباشر لأرضها أو استقلالها السياسي أو أمنها.
  - 3- العمل بأساليب محددة مع الدول الشريكة لتحقيق شفافية الميزانية العسكرية، وتعزيز السيطرة الديمقراطية على وزارات الدفاع، والتخطيط والمناورات العسكرية المشتركة، وخلق الإمكانيات لتعمل هذه الدول مع قوات الحلف في مجالات حفظ السلام والإنقاذ والعمليات الإنسانية.
- دعوة الدول الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلام، ودعوتها لإرسال ضباط إرسال لمقر الحلف في بروكسل للاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق برامج الشراكة.
- هذا، وقد دعيت دول شرق أوروبا ووسطها وشمالها إلى جانب روسيا للاشتراك في هذا البرنامج، ورغم خيبة الأمل التي اعترت العديد من دول شرق أوروبا ووسطها، التي كانت تسعى إلى انضمام سريع للحلف، فقد قبلت المشاركة في البرنامج على أساس كونه خطوة تمهيدية نحو الانضمام الكامل إلى الحلف. وقد أجريت في عامي 1994 و1995 عدة مناورات عسكرية بين قوات الدول الأعضاء في الحلف وقوات دول شرق أوروبا ووسطها وشمالها.

لقد وصفت فكرة الشراكة بأنها أمريكية في جوهرها وجاءت حلاً وسطاً لوجهات نظر متعارضة في واشنطن، نبينها فيما يأتي<sup>(19)</sup>:

وجهة النظر الأولى: تبناها وزير الخارجية الأسبق في عهد جورج بوش الأب (1988-1992)، جيمس بيكر، ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، وهذان يؤيدان عملية التوسع، ويريان أنه في حال فشل الإصلاح في روسيا، فإن التوسع سيكون الضمانة الوحيدة للديمقراطية في شرق أوروبا. ويقول كيسنجر: «إننا لم نقبل إنذار روسيا عندما كانت قوية، فهل نخضع لها حالياً».

(19) Gerhard Wetting "Moscow's Perception of NATO's Role" Aussen Politick, Vol, 45, No. 1, 1998, PP. 123-124.

أما وجهة النظر الثانية فتري: أن عملية التوسيع هي استفزاز لروسيا، وتشكل إعادة رسم خط تقسيم جديد في أوروبا.

ووجهة النظر الثالثة: ترى أن مشروع الشراكة من أجل السلام هو حل وسط بين الرأيين المتعارضين، وهي فرصة لدفع الديمقراطية وتطويرها، والإصلاح الاقتصادي والشراكة الاستراتيجية، مما يمكن من إقامة أوروبا متحررة من خطوط التقسيم.

ونستطيع القول هنا إن المشروع استطاع تلبية الحدود القصوى لما يمكن أن تتحملة روسيا، والحدود الدنيا لرغبات دول أوروبا الشرقية، كما أنه يحقق قدرة الحلف على استيعاب الأعضاء الجدد، وضمان الإسراع بخطى الإصلاح فيها، نظراً إلى الربط بين العضوية والإصلاح السياسي والاقتصادي، وإعطاء واشنطن وحلفائها حرية تحديد الدول التي حققت مؤهلات العضوية وتصنيفها.

هذا، وقد حصل جدل ضمن قمة بروكسل عام 1994 بين الأعضاء الأصليين حول صيغة التوسع وإجراءاته<sup>(20)</sup>، إذ أملت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أنه يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، في حين فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوروبية - أطلسية خالصة، تشمل دول وسط أوروبا وشرقها فقط، وأن يتم ذلك بشكل جماعي ومباشر استثناءً من شروط العضوية الجديدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة، على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات أو وجبات، وحسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995، وهي<sup>(21)</sup>:

- 1- أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.
- 2- أن يكون ناضجاً سياسياً، وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية، ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان، ولديه القدرة على تعزيزها.
- 3- أن يكون ناضجاً اقتصادياً وقادراً على تحمل نفقات الانضمام إلى الحلف جميعها، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية نفسها، من حيث العقيدة العسكرية والتسلح.

<sup>(20)</sup>نزار إسماعيل الحياي، دور حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 101 وما بعدها.

<sup>(21)</sup>انظر شروط العضوية الجديدة لدى: ممدوح أنيس فتحي «إجراءات توسيع الناتو»، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، «القاهرة»، 1997، ص 78 وما بعدها.

4- أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

5- أن يبدي استعداداه للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته، مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق، والتخطيط الدفاعي المشترك، والتدريبات والمناورات، وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

وقد حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي، إذ أشار الأمين العام السابق للحلف «خافير سولانا»، في اجتماع المجلس المشار إليه سابقاً، إلى «أن التوسع سيتم بصورة تدريجية، ومنتظرة دون أن يؤدي إلى تهيمش أحد»<sup>(22)</sup>.

وهكذا، وما أن حسم قرار التوسع لضم دول من وسط وشرق أوروبا التي كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من عدوه التقليدي حلف وارسو وكتلته الاشتراكية، حتى سارعت هذه الدول لتقديم طلبات الانضمام إلى الحلف، وقد قبلت جميعها، وبلغ عدد أعضائه 28 في نيسان 2009 في ذكرى تأسيسه الـ 60، وضم كرواتيا وألبانيا إلى عضويته.

#### رابعاً: توسع الحلف باتجاه أوروبا الشرقية والموقف الروسي منه:

تجدد الإشارة إلى أن أول حديث جرى حول توسيع حلف الناتو نحو الشرق بدأ بالانتشار العلني في أثناء انعقاد قمة لندن لدول الناتو في يوليو/ تموز 1990، إذ ترتب على ذلك تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي عقب قمة روما للحلف التي عقدت في نوفمبر 1991، ونظراً إلى الصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون للحلف فقد تم في قمة الناتو ببروكسل 1994 الموافقة على الدعوة الأمريكية والإعلان عن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أكد ضرورة تعميق التعاون الوظيفي بين حلف الناتو والدول الأعضاء، وكذلك تم طرح فكرة انضمام دول وسط أوروبا وشرقها إلى الحلف على المديين المتوسط والبعيد<sup>(23)</sup>، إلا أن فكرة التوسع كانت محور اهتمام استراتيجي للحلف منذ أن بدأت بوادر انحلال الاتحاد السوفيتي وكتلته العسكرية والسياسية، وظل زعماء دول الحلف خلال النصف الثاني من الثمانينيات يؤكدون لغورباتشوف أن الحلف لن يمتد نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفيتية منها، وإعادة توحيد ألمانيا.

<sup>(22)</sup> مصطفى نبيل أحمد، «وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي»، مجلة الدفاع، العدد 11 (القاهرة: 1995)، ص76.

<sup>(23)</sup> ممدوح أنيس فتحي «إجراءات عملية توسيع الناتو»، مرجع سابق، ص78.

وكان نائب زير الخارجية الأمريكي «ستروب تالبوت» أول من صاغ عام 1995 بصراحة مبررات توسيع الحلف وأهدافه على النحو الآتي<sup>(24)</sup>:

1- الدفاع الجماعي يبقى حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي، وكذلك لتبرير الوجود الأمريكي في أوروبا.

2- آفاق الانضمام إلى الحلف تشكل بالنسبة إلى شعوب أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق خطوة تخدم عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان.

3- العضوية في حلف الناتو يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرائق السلمية.

ولكن الأهداف الأساسية لتوسيع الناتو هي أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة، كان واضحاً منذ حرب الخليج الثانية أنها تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، بما يتناسب ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم، وهذا يتطلب توسيع الناتو لعدة أسباب أهمها<sup>(25)</sup>:

أولاً: لإيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا، لاحتواء فرنسا وألمانيا، وإفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة.

ثانياً: عزل روسيا عن أوروبا، وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها، واحتواؤها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعداً استراتيجياً لها في المستقبل، كي لا تظهر من جديد منافساً للولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن ثمّ حرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية، والضغط عليها اقتصادياً وسياسياً، حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية.

ثالثاً: تطويق الصين بقواعد عسكرية للناتو لكبح محاولاتها المستقبلية بأن تبرز كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي.

<sup>(24)</sup> فريد الشحف، العلاقات الروسية - الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، (دمشق، دار الطليعة الجديدة، ط1، 2005)، ص133 وما بعدها.

<sup>(25)</sup> المرجع السابق، ص134.



رابعاً: السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول، لتكون عاملاً مساعداً مهماً لتنفيذ هذه الأهداف.

خامساً: تهميش دور الأمم المتحدة، وإعادة صياغة ميثاقها، بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد، لعالم أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة.

لجملة الأهداف التي سبق ذكرها، فقد رأى صانعو القرار في الحلف أن هناك أهمية كبرى لتوسيع عضويته، وهذا ما حصل. ففي عام 1999، تمّ ضم جمهوريات تشيكيا والمجر وبولندا، وبذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى تسع عشرة دولة. وفي اجتماع وزراء الناتو - الذي عقد في العاصمة التشيكية براغ عام 2002، وجه الناتو دعوات رسمية إلى سبع دول من منطقة البلطيق وأوروبا الشرقية لتصبح أعضاء في الحلف، وهي: استونيا، ولاتفيا وليتوانيا، وسلوفينيا، وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، وفي أثناء قمة الحلف في مايو 2004، تمّ التصديق على عضوية الدول الجديدة<sup>(26)</sup>. وفي مؤتمره الذي عقد في مدينة «ستراسبورغ» الفرنسية في نيسان 2009، ضمّ كرواتيا وألبانيا إلى عضويته، ليصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الحلف ثمانية وعشرين دولة.

ولإبراز أهمية أوراسيا في الاستراتيجية الأطلسية والأمريكية، تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي الأمريكي السابق، حين قال: «إنّ الهم الأمريكي الأكثر إلحاحاً هو السهر على أن لا تحصل أية دولة أو ائتلاف من الدول على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا، أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على المعمورة، بحسب مقولة عالم الجيوبوليتيك الإنكليزي الشهير «هالفورد ماكيندر» المنشورة عام 1904، وتوسيع حلف الأطلسي، مع هيمنة أمريكا عليه ومن ثمّ على أوروبا الغربية فالشرقية مروراً بالوسطى، هو إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه السيطرة الأمريكية على العالم، وأدوات السيطرة، كما يقول بريجنسكي ليست عسكرية بالضرورة، ولكن تكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية، وإن كان على العامل العسكري أن يكون جاهزاً في كل لحظة تستوجب فيها الأوضاع أن يتدخل»<sup>(27)</sup>.

<sup>(26)</sup> أشرف كشك، «إسرائيل» والناتو... من التعاون إلى الشراكة»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، نيسان 2007، ص 249.

<sup>(27)</sup> ريجينوبريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهام، (دمشق، دار علاء الدين، 2001)، ص 112 وما بعدها.

وقد تتهبت روسيا مبكراً إلى الأخطار الناجمة عن خطط توسيع الحلف، وقابلته بمعارضة رسمية واسعة، ووجدت فيها خطراً كبيراً يهدد أمنها القومي، كون اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف من حدودها الغربية يهدد مواقعها الاستراتيجية في أوروبا، ويقضي على أملها في الاخراط في العمليات التكاملية الجارية فيها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني، ورأوا فيها إندثاراً بعودة الحرب الباردة<sup>(28)</sup>.

وقد ازداد قلق الروس بعد جولات مسؤولين في حلف الناتو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وانخراط عدد منها في المناورات العسكرية المشتركة ضمن برنامج «الشراكة من أجل السلام»، الذي يُعدُّ المقدمة الأولى للانضمام للحلف، ولاسيما بعد اقتراح الرئيس الجورجي «شيفارد نادزه» استبدال «الحل البوسني» في أبخازيا، والتوصل إلى اتفاق دايتون جديد لمواجهة الانفصاليين الأبخاز، وإعلان الرئيس الأذربيجاني تأييده توسيع حلف الناتو شرقاً، واستعداد بلاده للمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام، وذلك كخطوة على طريق انخراط أذربيجان في بنى الأمن الأوروبي الأطلسي؛ كما أن أوكرانيا أعلنت عن عزمها الثابت للسعي إلى عضوية حلف الناتو<sup>(29)</sup>.

وعلى الرغم من المعارضة الروسية، فقد وقعت القيادة الروسية الميثاق التأسيسي مع الحلف تاريخ 27 أيار 1997، وبررته قيادة يلتسن بتخفيف حدة التوتر في أوروبا، ومنع الناتو من ضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وعلى الرغم من ذلك فإن الاستراتيجية الروسية حيال توسيع الناتو تتجسد بالحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسيع حلف الناتو شرقاً، وهي حريصة على أن يكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي أخذت تتفهمه دول الحلف، وتعتبر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا الاتحادية من جراء توسع الحلف شرقاً. ومع ذلك، فإن روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية ودفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف عن طريق توسعه شرقاً، بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارسو المنحل<sup>(30)</sup>.

<sup>(28)</sup> محمد ذياب «توسع الناتو وحرب البلقان أهداف استراتيجية وجيوسياسية»، بيروت، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83 أيار

1999، ص30.

<sup>(29)</sup> المرجع السابق ذاته، ص31.

<sup>(30)</sup> د. عبد القادر فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، (عمان دار مجدلاوي، 2006)، ط1، ص315.

وانتشرت الأحداث اللاحقة وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وما بعده لتثبت صحة الأهداف المذكورة أعلاه التي تقف وراء فكرة توسيع الناتو، ولاسيما أن أمريكا قامت بالحرب دون موافقة الناتو والأمم المتحدة<sup>(31)</sup>.

ويرى بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، أن الطريقة الأفضل لروسيا لخدمة مصالحها هي إيجاد شكل من أشكال التعاون مع المجموعة الأوروبية - الأطلسية، من أجل توفير مزيد من الاستقرار والتعاون والازدهار في منطقة القوقاز<sup>(32)</sup>.

### خامساً: توجهات وأدوار الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط:

بدأ اهتمام حلف الناتو بمنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط منذ عام 1991، عقب قمة قادة دول الحلف في روما، إذ تمت التوصية بإقرار صيغة استراتيجية جديدة للحلف التي جاء في سياقها أن الناتو يولي السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة، وأكد أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم جداً لأمن التحالف<sup>(33)</sup>.

كما أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، الذي أقره بيان قمة واشنطن عام 1999<sup>(34)</sup>، أشار إلى أن أمن الحلفاء يتعرض لمخاطر مباشرة وغير مباشرة تأتي من اتجاهات عديدة، تتمثل في تفجر أزمات إقليمية في المناطق المحيطة بالأطلسي، تنجم عن «الإرهاب» والتخريب، والنزاعات العرقية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة وغيرها.

وهذه المخاطر تنبع من منطقة الشرق الأوسط، وهذه المنطقة هي من أولويات التدخل المنتظر للحلف بوصفها من أقرب المناطق المحيطة به، وصار هناك حديث عن إمكانية تدخله تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية، (ومكافحة الإرهاب).

وتقع هذه المنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، والتي تمتد من شواطئ المغرب غرباً حتى العراق شرقاً، ومن سواحل البحر المتوسط شمالاً حتى أواسط أفريقية جنوباً، وعليه أن تكون المنطقة

<sup>(31)</sup> شفيق المصري: «الأطلسي والمحاولات الجديدة»، بيروت، شؤون الأوسط، العدد 83، أيار 2000، ص52.

<sup>(32)</sup> زيجينويرينسكي، الاختيار «السيطرة على العالم أم قيادة العالم»، ترجمة عمر الأيوبي بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص116.

<sup>(33)</sup> <http://www.cause.org/publications/bulletins/Nato/medit/html.p3>.

<sup>(34)</sup> انظر: إعلان قمة واشنطن: 24 نيسان 1999، المادة 38 على موقع الإنترنت:

<http://www.nato.int/1999/p99.064e.htm> NATO Homepage: internet.

العربية قد وقعت تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية لحلف الناتو، أي أن المنطقة العربية أصبحت ضمن المجال الحيوي للحلف بحكم مصالحه السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية فيها، ونظراً إلى ما تحتويه هذه المنطقة من مصادر تهديد لأمن التحالف حسب زعم الولايات المتحدة والغرب الأوروبي، ولمواجهة هذه المخاطر ولتأمين مصالح الحلفاء، سعى الناتو للتحرك تجاه المنطقة العربية<sup>(35)</sup>.

وإن أهم ما يرصد في توجهات الحلف وأدواره المتوقعة قد وجد أسسه الجديدة بعد التغيير السياسي في العراق في قمة اسطنبول في حزيران عام 2004، وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في /نيس/ في منتصف شباط 2005، ثم في مؤتمر روما في منتصف آذار 2005، حول الدور الواجب اعتماده في منطقة الشرق الأوسط الكبير، الذي تحتل المنطقة العربية موقع القلب منه.

وسنبين فيما يلي الأدوار والمهام التي قام بها الحلف في أماكن مختلفة من هذه المنطقة.

#### أ- التدخل في العراق:

حصل نقاش معمق بين أعضاء الحلف في قمة براغ عام 2002 حول تعاطي الحلف مع المشكلة العراقية، وأكدوا دعمهم لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار /1441/ في حينه، وضرورة تعاون العراق التام مع اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة المحرمة، وفي كانون أول/ ديسمبر 2002، أكدت الولايات المتحدة أن الخيارات محدّدة للتعامل مع الوضع العراقي، وأن الخيار العسكري سيكون مطروحاً بقوة، إلا أن الأمر لم ينته إلى موقف موحّد بهذا الشأن، بل انتهى الأمر إلى تقسام بين معسكرين: معسكر معارض لسياسة الولايات المتحدة تقوده فرنسا وألمانيا، ويضم بلجيكا واللوكسمبورغ. وقد دعت هذه الدول إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، وأنه لا يمكن تنفيذ تدخل الحلف عسكرياً خارج دائرة التهديد المباشر من دون تخويل الأمم المتحدة، ولم يؤيد موقف الولايات المتحدة سوى (بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا)<sup>(36)</sup>. ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

وعندما عجزت الولايات المتحدة عن الحصول على تفويض من مجلس الأمن، والمشاركة الفاعلة لأعضاء الحلف في الحرب على العراق، اتخذت القرار بشنّ الحرب على العراق في 20 آذار 2003،

<sup>(35)</sup> عبد الرحمن رشدي الهواري، «المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 137، (يوليو) تموز 1999، ص282.

<sup>(36)</sup> Mansour Bahmani, "NATO's involvement in Iraq and Euro-American Relations" Iranian journal of international Affairs No. 4 (Winter 2005), pp. 505-522.

في ظل معارضة قوية ضد الحرب من قبل فرنسا وألمانيا، العضوين في الحلف، وكان موقفهما مستنداً إلى عدم تقدير الولايات المتحدة الجيد لتداعيات العمل العسكري، والمخاطر المحتملة التي ستهدد الأمن الدولي من جراء عدم الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، وتوليد سابقة بالهجوم على الدول الضعيفة تحت طائلة الأعمال الاستباقية<sup>(37)</sup>.

وقد عجل الهجوم على العراق والخلافات خلال الإعداد له في بروز انشقاق عميق بين أعضاء الناتو - لحظة تمييز وزير الدفاع الأمريكي السابق «دونالد رامسفيلد» بين أوروبا «القديمة» وأوروبا «الجديدة»، مما ولد شكوكاً جديدة حول قدرة المنظمة على البقاء. وفي مواقف غير مقبولة، حطّ المسؤولون الأمريكيون من قدر المنظمة، في حين رفضت فرنسا الخطط الأمريكية الهادفة إلى توريث الناتو في ما عدته عمليات «غير عادية».

وبعد الحرب مباشرة، كان ثمة تخمين من مصادر الدفاع الأمريكية بأن من المحتمل أن تتولى قوات الناتو الدور الأمني الرئيسي في العراق. ولكن لم يكن هناك طلب رسمي من الحكومة الأمريكية في سنة 2003، إلا أن الناتو وجد ما يشبه صبغة إلتقاذ ماء الوجه في قبوله طلب بولندا دعماً في سياق إنشاء قوة استقرار في قطاع من العراق، وذلك بتكوين قوة وخدمات لوجستية واتصالات ومخابرات، وأعطى القرار الذي اتخذته مجلس شمال الأطلسي في 3 حزيران 2003 وأيد بالإجماع تقديم مساعده إلى بولندا، مما أعطى دوراً للناتو غير مباشر في أمن العراق في ما بعد الاحتلال. وفي إثر مساعدة كبيرة من مقر القيادة العليا لقوى الحلفاء في أوروبا، وهيئات أخرى، سلم الجيش الأمريكي في 3 أيلول 2003 قيادة القطاع الجنوبي - الأوسط من العراق إلى فرقة متعددة الجنسيات بقيادة بولندية، وكان قول تلك الفرقة نحو 9200 جندياً<sup>(38)</sup>.

وفي كانون الأول 2003، أشار وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» إلى الاهتمام الأمريكي بتوسيع دور الناتو في العراق. أما فكرة أسبانيا بوجوب أن يتولى الناتو في نهاية الأمر زمام أمر القوة الخاضعة للقيادة البولندية، فكانت لا تزال في مرحلة مبكرة، وواصل بعض الأعضاء، ولاسيماً فرنسا وألمانيا، الإصرار على دور أقوى للأمم المتحدة في الإشراف على العملية قبل أن تكون هناك أية مشاركة كبيرة للناتو<sup>(39)</sup>. وعلاوة

(37) Zbigniew Brzezinski "The United States, The European Union, and NATO: After the caldwar and Beyond Iraq" <<http://www.csis.org/media/isis/pubs/useunato.pdf>>.

(38) "Poland Assumes Command of Multinational Division in Iraq with NATO Support" NATO pres release (2003) 093, 3 September 2003.

(39) وافق الناتو على مراجعة مساهمته في جهود الاستقرار «على أساس منظم».

على ذلك، كان من شأن تولي الناتو عملية العراق أن يعرضه لخطر الانتشار أكثر من اللازم بسبب التزاماته ومهامه المعقدة والخطيرة في أفغانستان.

إلا أنه، ومع تعدد وجهات نظر قادة حلف الناتو وتباينها حول مسألة طريقة إسقاط النظام السياسي في العراق عام 2003 التي كانت وراء عدم تدخل الحلف الفعال في العمليات العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة، فقد قبل المهام الآتية تحت الضغوط الأمريكية:

1 - إرسال فريق في أيلول/ سبتمبر 2004 للتخطيط لتدريب قوات الأمن العراقية،<sup>2</sup> وإرسال فريق تدريبي آخر في شهر كانون الأول 2004 إلى المنطقة الخضراء ليقوم بمهام التدريب داخل العراق نفسه.

3 - كما أعلن في نهاية شهر شباط/ فبراير 2005 تعهده بإنشاء كلية للتدريب العسكري في بغداد<sup>(40)</sup>.

#### ب - علاقة الحلف بدول حوض البحر المتوسط:

أثير موضوع دور حلف الناتو في حوض المتوسط في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا خلال شهر يونيو 1993، وكذلك في بروكسل في عام 1994، أعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في مجمل الأمن الأوروبي ككل.

وفي الثامن من فبراير 1995، قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطة من غير الأعضاء في الحلف، لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة؛ فأجرت قيادة الحلف لقاءات مع ممثلين عن خمس دول متوسطة، هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا و«إسرائيل» في بروكسل من خلال سفارات الدول المذكورة، ثم تضمنت الأردن لهذا الحوار في نهاية عام 1995، وكان الحوار ثنائياً ولم يكن معنياً، وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول مرتين كل عام حول بعض المسائل، مثل تبادل المعلومات، وزيارات الضباط المتبادلة، وتقديم مساعدات فنية للإدارات الأمنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ، وفي لقاء آخر عقد في روما في عام 1996، أكد نائب الأمين العام للحلف آنذاك «بالازينو» (Balazino)، أن الحلف ليست لديه نية للاخراط في القرارات الحالية للصراعات المتوسطة، أو لمناطق حظر السلام، ولا لتقسيم

(40) Mansour Bahmani, "NATO's involvement in Iraq and Euro-American relations" Op. Cit, PP. 512.

أي مساعدات اقتصادية كذلك<sup>(41)</sup>، إذ سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن، مثل تبادل المعلومات، والحرب على «الإرهاب»، والجريمة المنظمة.

إلا أنّ الحلف يواجه جملة من التحديات التي تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر للئاتو في مسألة أمن المتوسط، منها<sup>(42)</sup>:

1- عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الئاتو في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لذلك الأمن وما يهدده من أخطار وتحديات.

2- عدم شمول الأطراف المتوسطة جميعها بالحوارات الأولية، مثل سورية ولبنان وغيرهما من دول المنطقة.

3- ترى معظم الأطراف في جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور لحلف الئاتو بهذا الشأن قد يكون موجهاً لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد «إسرائيل»، في حين يتغاضى الحلف عما لدى «إسرائيل» من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة.

ولدى استقراء العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف التي تركز على إدارة الأزمات خارج النطاق الإقليمي لدى الحلف، ومن ثم إنشاء قوة المهام المشتركة المجمعّة، وما يترتب على هذه الدول من تعهدات في تسهيل مهمة هذه القوات والتنسيق معها، ونظراً إلى وجود «إسرائيل» كشريك مع هذه الدول العربية الخمس، فإن ذلك ينذر بإمكانية تدخل الحلف في المنطقة، مدعوماً بغطاء قانوني رسمي، سواء في حال وجود أزمة أو في حالات السلم، عبر إجراء التمارين المشتركة للتأقلم مع البيئة العسكرية لدول المنطقة، مما يضمن نجاح عمل قوات الرد السريع في حالات يرى الئاتو أنها تستدعي التدخل مستقبلاً<sup>(43)</sup>.

وتشير التطورات على هذا الصعيد إلى إمكانية قيام اتفاقيات أمنية - عسكرية بين الئاتو وهذه الدول، رغم محاولة الدول العربية تخطي الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون في المجالات الاقتصادية، لكن لم

<sup>(41)</sup> محمد السيد سليم، ورقة عمل مقدمة حول الشراكة الأوروبية - المتوسطية في القرن الحادي والعشرين، لندن - ماسكيلان 2000، ص 146. 1290146.

<sup>(42)</sup> موسى أحمد القلاب، أوار حلف الئاتو الإقليمية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 26-27.

<sup>(43)</sup> عماد جاد، «الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 1997، العدد 129، ص 210.

تتبلور صورة عملية لتعامل الدول العربية مع قضية التوسيع، وبصفة خاصة تجاه الجنوب على نحو يتجاوز الهواجس التقليدية إلى صيغة مؤسسية عربية<sup>(44)</sup>. ويبدو ذلك واضحاً حتى يومنا هذا.

مضمون تدخل الحلف في منطقة الشرق الأوسط:

وطبقاً للنظام الأساسي للحلف، باستخدامه الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق أهدافه فإنه لم تعد هناك من وسيلة إلا سوف يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه، ولكن الوسائل العسكرية سوف تستأثر بالاهتمام الأكبر، إلا أن ذلك لن يغني عن استخدامه الوسائل السياسية التي تأتي في إطار:

1- محاولة تغيير النظام السياسي لدولة عربية معينة.

2- التدخل لمنح حق تقرير المصير لفئة قومية أو دينية معينة – وهو مثال واضح على جنوب السودان وشمال العراق.

3- التدخل في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك من خلال الفصل بين «إسرائيل» والفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية إذا ما شرعت «إسرائيل» تنسحب انسحاباً أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بعد عام 1967.

فضلاً عما تقدم، فقد منح الحلف نفسه الحق في القيام بما يطلق عليه «المهام الأمنية»، وليس بخاف على أحد المدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا المضمون الفضفاض، والذي يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى سبيل المثال، قد يتم تصور ما يأتي:

1- محاولة إعادة ترتيب الأوضاع في بعض دول المنطقة، مثل ليبيا وإيران وغيرها.

2- التدخل في دول منطقة الخليج وما يجاورها جغرافياً، في إطار تحقيق أمن الخليج وأمن الممر المائي التجاري المهم، وضمان تدفق النفط من هذه المنطقة إلى دول أوروبا واليابان.

3- التدخل للفتيش على أسلحة كيميائية أو بيولوجية، أو لمنع تدفق الأسلحة على بعض الدول أو لحرمان بعضها الآخر تحقيق توازن في المجال النووي مع «إسرائيل».

4- التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف، كما في الجزائر وأفغانستان.

5- التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان<sup>(45)</sup>.

<sup>(44)</sup>التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، 1998، ص54.



إلا أننا نرى أنه، وبغض النظر عن الآلية والكيفية التي جاء بها مشروع التعاون والحوار بين الدول المتوسطية والنااتو، سواء جاء مكملاً لمشروع الشراكة المتوسطية الأوروبية - العربية، أم جاء مشروعاً منافساً أو بديلاً ضمن مظلة الأطلسي، فإنها تضع الدول العربية في نطاق النظام الإقليمي العربي أمام تحديات كبيرة تستدعي ضرورة البحث عن صيغة ملائمة للتعامل مع تلك الطروحات، ولعل التعامل من خلال صيغة مؤسسية عربية عبر نهج جماعي قد تكون الأكثر فائدة والأقل ضرراً.

### ج- التدخل في منطقة الخليج العربي:

إنّ التصورات الأطلسية بخصوص تحقيق الأمن في الخليج العربي نابعة من إدراكها أن التهديدات التي تواجه الدول في هذه المنطقة تأتي من دول إقليمية مجاورة، في إشارة إلى العراق وإيران وهي تقصد بالتحديات الداخلية الخلافات الحدودية بين الدول ذاتها التي غالباً ما تؤدي إلى توتر في العلاقات<sup>(46)</sup>.

وتستند التصورات الأطلسية لأمن الخليج إلى جملة أهداف تسعى القوى الغربية لتحقيقها، تتمثل في الحصول على النفط بأسعار معقولة من خلال الدفاع عن منتجه ضد القوى الإقليمية الأقوى؛ ويرتبط مع هذا الهدف أيضاً ضرورة تسهيل الوصول إلى الأسواق الخليجية، بوصفها سوقاً استهلاكية للمنتجات والصناعات الغربية، والأمريكية منها على وجه الخصوص، وللحفاظ على أمن هذه المنطقة، فإن الاستراتيجية الأمريكية حريصة على منع ظهور قوة إقليمية مسيطرة في منطقة الخليج، وإجراء ترتيبات أمنية إقليمية في المنطقة، بحيث تصبح «إسرائيل» محورية في المنظومة الأمنية الخليجية، وأصبحت أية محاولة لتأثير إقليمي أكبر من قبل أي دولة في المنطقة هو تحدياً صريحاً لواشنطن.

وقد أصبح الدور المحتمل للنااتو في منطقة الخليج موضع اهتمام كثير من الدوائر السياسية والأكاديمية. وفي هذا السياق، عقد مؤتمر عالمي حول (تحولات النااتو والأمن في الخليج)<sup>(47)</sup>، في الدوحة من التاسع عشر إلى العشرين من أبريل/ نيسان 2004، وذلك بإشراف وزارة الخارجية القطرية بالتعاون مع مؤسسة راند الأمريكية، وشارك في فعالياته ثمانون مسؤولاً وخبيراً من أربع وعشرين دولة عربية وأجنبية، إذ كان

<sup>(45)</sup>د. عبد الرحمن الهواري «المهام المحتملة لحلف النااتو في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، 1999، ص 282-283.

<sup>(46)</sup>تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي عام 1997، إعداد معهد البحوث الاستراتيجية والأمن القومي الأمريكي، (تعليق) محجوب عمر، ترجمات: استراتيجية، (12)، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 4-5.

<sup>(47)</sup>تقرير في مجلة آراء حول الخليج، الصادرة عن مركز الخليج للأبحاث، العدد الأول/ مايو/ يونيو 2004، ص 100.

الهدف من انعقاده «بحث التحولات التي تشهدها منظمة الناتو من الجوانب السياسية والعلمية والجيوبوليتيكية وأثر تلك التحولات في أمن منطقة الخليج» وقد ناقش المؤتمر مختلف الموضوعات المتعلقة بتحويلات الناتو في الخليج، وهي: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن في الخليج والدور المحتمل للناتو في أمن الخليج، كما تعرض لمستقبل العراق وتأثير ذلك في أمن الخليج.

وقد أوضح غونتر أولتبرغ، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية والأمن في حلف الناتو، نظرة الحلف لمواجهة التحديات والمخاطر الأمنية التي تهدد أمن المنطقة التي انصبت باتجاه تعرف مختلف أوجه التعاون والتنسيق الممكنة في مجالات حفظ السلام، والتشاور حول حاجة منطقة الخليج إلى الأمن والدفاع، والقيام بمتطلبات الإصلاح لمواجهة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بالوسائل العسكرية والأمنية والقانونية، وهي<sup>(48)</sup>.

أ- ضرورة تبادل الآراء حول الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج، مع أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على دور حلف الناتو في المنطقة بعد التحولات الأخيرة التي طرأت على ذلك الدور.

ب- إن المسائل العسكرية تشمل حاجة منطقة الخليج إلى الأمن والدفاع، والقيام بمتطلبات الإصلاح ومواجهة «الإرهاب»، وأسلحة الدمار الشامل، مع قيام تعاون عسكري بين الحلف والروس فيما يتعلق بالمسائل العسكرية، مثل منع انتشار السلاح وعمليات حفظ السلام الدولية.

ج- قيام الحلف بمناقشة روسيا من خلال مجلس الناتو - روسيا، حول موضوع مسألة الحصول على معلومات حول ما يجري على الساحة العراقية، لمعرفة إمكانية أن يؤدي الناتو دوراً مستقبلياً كبيراً في العراق.

وقد توصل المؤتمر إلى جملة من المقترحات، يمكن أن نوردتها فيما يأتي<sup>(49)</sup>:

1- وضع قائمة بالأولويات الخاصة بأطر التعاون، كي لا تمنع التفاعل مع الأطراف الإقليمية خارج حلف الناتو.

2- التركيز على نشاطات متعددة ومتنوعة في مجالات التدريب المتخصص للقطاعات المدنية، والتعاون في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وتنسيق النشاطات الاستخباراتية وتنفيذ العمليات الأمنية المشتركة، وتدريب القوات العسكرية لدول مجلس التعاون على جميع

<sup>(48)</sup> موسى القلاب، أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص 51-52.

<sup>(49)</sup> المرجع السابق، ص 54.

أنواع المهام والواجبات الدفاعية والأمنية وتبادل المعلومات، من خلال برامج التحليل الأمني للتطورات الإقليمية، وإنشاء علاقات مؤسسة فاعلة بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول المعنية.

3- توفير غطاء عسكري للوجود الأمريكي، ولدور الناتو والحكومات المحلية، بحيث يفتتح هذا الغطاء أغلبية الشعوب المترددة في المنطقة إزاء هذه التوجهات الجديدة.

4- إيجاد حل للمواقف الثابتة في الأوساط الخليجية، التي ترى أن واشنطن تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية من خلال سياساتها الأمنية واستدامة دورها، دون الاكتراث بأهمية المصالح المشتركة.

5- معالجة جميع أوجه الصراعات وتهديدات الأمن الخليجي، سواء في العراق وإيران، أو في دول مجلس التعاون.

ولكن مهما تنوعت الترتيبات الأمنية تبقى المشكلة في عدم قبول بعض الدول من بينها إيران كإحدى الدول المهمة في المنطقة وروسيا والصين، أن يقوم حلف الناتو بصفة رسمية بدور فيها لأنه يعني بصورة مباشرة تعميق الهيمنة الغربية على منطقة الخليج العربي لما لها من أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية تؤثر في العالم كله.

#### د - علاقة الناتو مع (إسرائيل):

بدأ التعاون بين الناتو و(إسرائيل) داخل إطار الحوار المتوسطي المتعدد الأطراف، الذي ضمّ كلاً من «إسرائيل» ومصر والأردن والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، وخلال المرحلة الأولى للحوار اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي؛ أما في عام 2002، فقد عقدت اجتماعات ثنائية بين الناتو والدول بشكل فردي، إلا أن التعاون الفعلي ظلّ مقتصرًا في الجزء الأكبر منه على إطار العمل متعدد الأطراف.

وفي عام 2006، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر نفذت، «إسرائيل» والناتو أول برنامج تعاون ثنائي، إذ تعدّ «إسرائيل» أول دولة خارج النطاق الأورو-أطلسي، وأول الدول الأعضاء في الحوار اليور-متوسطي التي وقعت مثل هذا الاتفاق، وخلال حفل التوقيع، اعترف السفير الإسرائيلي لدى الناتو بأن النتيجة النهائية هي دون مستوى التوقعات الإسرائيلية، مشيراً إلى أن «إسرائيل» والناتو شركاء طبيعيين، وهذا الاتفاق يضيف الطابع الرسمي على جزء من تلك الشراكة على الأقل.

وواقع الأمر أنّ هناك جوانب عديدة للشراكة بين «إسرائيل» والحلف أهمها<sup>(50)</sup>.

1- مشاركة «إسرائيل» في مناورات بحرية أجراها الناتو في البحر الأسود، وتدريبات مشاة الناتو في «أوكرانيا»، وتشير بعض المصادر إلى أن الجيش الإسرائيلي أعلن عن مشاركة فرقاطة من البحرية الإسرائيلية للمرة الأولى في تدريب بحري باسم «تعاونية مكو»، نظمها الحلف قبالة ساحل رومانيا في البحر الأسود، في 17 حزيران 2006، وقد استهدفت هذه التدريبات اختبار القدرة على القيام بعمليات إقلاذ بحرية.

2- قبيل إنجاز برنامج التعاون الفردي، توصل الناتو و«إسرائيل» إلى اتفاق حول إشراك «إسرائيل» في العملية البحرية الرامية إلى مكافحة «الإرهاب» التي نفذها الحلف في البحر المتوسط.

3- إعلان «إسرائيل» عزمها وضع وحدة البحث والإقلاذ الخاصة بها تحت تصرف الناتو في حالات الطوارئ المدنية.

4- انضمام «إسرائيل» إلى نظام التصنيف التابع للناتو.

ومع أهمية هذا التعاون الدفاعي بين الحلف و«إسرائيل»، فإن الأخيرة لا تنظر إلى هذا التعاون على أنه غاية في حد ذاته، بعد أن غدا الحلف مؤسسة سياسية دولية بل تسعى إلى تعزيز علاقاتها بالناتو كخطوة نحو بناء علاقة دولية جديدة بين «إسرائيل» ومجتمع أورو-أطلسي يحمل شكلاً جديداً، ومما يعزز من إمكانية ذلك قدرة إسرائيل التأثير في أجندة الناتو وسياساته في هذه المنطقة.

وعلى المستوى العسكري والتكنولوجي، نجد أن التعاون مع دول حلف شمال الأطلسي سوف يتيح لـ «إسرائيل» الفرصة لتعرّف التكنولوجيات المتطورة، والأساليب العملياتية العسكرية التي تمكن «إسرائيل» من الرد على التهديدات المستقبلية بطريقة أفضل، كما أن مشاركة «إسرائيل» في المناورات العسكرية مع الحلف من شأنها أن تعزز من قدرات قوات الدفاع الإسرائيلية وخبراتها في العمليات العسكرية برّاً وبحراً وجواً، فضلاً عن تحسن العلاقات الدبلوماسية مع دوله، كما أنّ انضمام «إسرائيل» للحلف يمكن الحلف من الاستفادة في المجالات العسكرية، التي تعدّ «إسرائيل» رائدة فيها، مثل الطائرات دون طيار، والدفاع الصاروخي.

<sup>(50)</sup> أشرف محمد كشك «إسرائيل» و«لنتو... من لتعاون إلى الشراكة»، لقاها، مجلة لسياسة الدولية، لعد 168، أبريل 2007، ص 251 وما بعدها.  
نوع من لسفن الحربية.

وفي مشاركة له في مؤتمر هرتزليا السنوي لعام 2007، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق خوسيه ماريأ أنار ضرورة انضمام «إسرائيل» إلى حلف الناتو، من أجل محاربة «الأيديولوجية الإسلامية الفاشية» التي هي أشبه بموجة تسونامي، ومنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وكي لا تبقى «إسرائيل» معزولة في الشرق الأوسط، عندما تندلع المواجهة، يجب تغيير أوروبا على النحو الذي يجعل «إسرائيل» جزءاً من حلف شمال الأطلسي<sup>(51)</sup>.

ومع التسليم بما سبق، فإن هناك ثلاث قضايا أساسية يتعين على «إسرائيل» أن تصل إلى تفاهم مع الدول الرائدة في الناتو بشأنها، الأولى: موافقة الدول الأعضاء في الحلف على التفاهم الاستراتيجي بين «إسرائيل» والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، والثانية: عدم فرض أعضاء الناتو أي قيود على حرية «إسرائيل» في التصرف من الناحية العسكرية حال تعرضها لأي تهديد، والثالثة: أن كل تحالف في العلاقات الدولية يجب أن يقوم على الإحاطة بكل المشكلات والتعقيدات الكلاسيكية التي يشتمل عليها هذا الحيز، ومنها أن أي عضو من أعضاء الحلف سوف ينتظر من الأعضاء الآخرين أن يقاتلوا إلى جانبه إذا ما تعرض للهجوم، في حين أن الأعضاء الآخرين قد لا يقبلون الانجرار إلى حروب لا يريدونها. فهل سيرغب قادة حلف الناتو خوض حرب «إسرائيل» وكدولة منتسبة للحلف فمن البديهي أن لا تطلب «إسرائيل» إلا ذلك في سبيل إجحاح هذه المهمة<sup>(52)</sup>.

إن المحدد الرئيس للتطلع الإسرائيلي نحو تامين علاقتها مع الناتو هو تعزيز أمنها عن طريق تعزيز دفاعها الاستراتيجي وقوة ردعها، دون تكبير نفسها بقيود وضوابط حلف شمال الأطلسي.

#### هـ - الترتيبات الأمنية:

في إطار سعي الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين لإعادة تشكيل النظام العربي، وكذلك حدوده الجيوستراتيجية، ونظراً إلى غياب عنصر المبادرة فيما يخص الجانب العربي والنخب الحاكمة فيه، وغياب صيغة عربية مؤسسية للتعامل مع الأطراف الدولية، فقد تمكنت القوى الدولية من تأطير معالم النظام الإقليمي العربي، عبر ترتيبات أمنية إقليمية مسيطر عليها، تقوم على قاعدة المصالح الغربية، وتؤطرها استراتيجية حلف الناتو التي تقوم على الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات، من خلال إمكانية العمل خارج المنطقة، استناداً إلى عقيدته الاستراتيجية الجديدة، مما يدفع هذه الترتيبات

(1) مؤتمر هرتزليا السنوي السابع، «ميزان الأمن القومي في «إسرائيل»»، ترجمة وإصدار بلحث للدراسات، بيروت، 2007، ص 237-238.

(2) مؤتمر هرتزليا السنوي الثامن ««إسرائيل»» في خطر وجودي»، ترجمة وإصدار بلحث للدراسات، بيروت، 2009، ص 135-136.

الإقليمية الجديدة باتجاه الارتباط أكثر بالمظلة السياسية والعسكرية والأمنية للحلف، ويعزز التحرك المستقبلي للحلف تجاه المنطقة عبر مسالك التعاون والحوار التي تؤدي إلى ربط الوطن العربي بتحالفات خارجية أمنية وعسكرية مع الناتو التي سيكون لها آثارها السلبية على الأمن القومي العربي<sup>(53)</sup>.

وفي أعقاب الاتفاق على استمرار حلف الناتو في أداء مهمته بعد زوال مصدر التهديد الرئيس له، وكذلك المباشرة في تفعيله لأداء مهام جديدة. تتعلق بمواجهة مخاطر وتهديدات من نوع مختلف عما كان في السابق، فقد تجددت الدعوة الأطلسية لإحياء مشاريع أمنية سابقة في المنطقة العربية، وإعادة تفعيلها، أو اقتراح مشاريع وترتيبات جديدة، ورغم أن هذه المشاريع قد صيغت من خلال سياسة مستقلة عن مظلة الحلف من بعض الدول الغربية، إلا أن الناتو ينظر إليها على أنها مشاريع مكملة لاتفاقية التعاون والحوار، وهي تسهم في مزيد من الشفافية وتعزيز الثقة<sup>(54)</sup>. ولعل أهم المشاريع والترتيبات الأمنية تتجسد في:

#### - مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط:

ظهر هذا المؤتمر إلى حيز الوجود من خلال مقترح صاغته كل من إيطاليا وفرنسا في أيلول 1990، ويقوم على إنشاء مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط، ويرى أصحاب الاقتراح ضرورة إشراك كل من الولايات المتحدة وكندا، ودول المغرب العربي، والشرق الأوسط فيه<sup>(55)</sup>. وقد تحددت المهام الأساسية المرسومة للمؤتمر في اتجاهين هما:

- 1- الاتجاه الأمني: ويستند إلى ضرورة إبرام اتفاقيات للتوصل إلى حلول بخصوص مشاكل ضبط التسليح والحد منه، ونزع أسلحة الدمار الشامل على أرضية تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة.
- 2- الاتجاه الاقتصادي: ويقوم على معالجة الاختلالات الهيكلية في البنى الاقتصادية في المغرب العربي والشرق الأوسط، عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وذلك بغية مساعدة هذه الدول للتغلب على مشكلاتها وأزماتها الاقتصادية، في إشارة واضحة من دول الجنوب الأوروبية لمواجهة مخاطر الهجرة المغاربية الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي.

<sup>(53)</sup> عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص55.

<sup>(54)</sup> انظر: المادة 29 من إعلان قمة واشنطن 4 نيسان 1999.

<sup>(55)</sup> عبد نور بن عتر «الأطلسية الجديدة في المتوسط وعكسها على الأمن العربي»، بيروت، شؤون الأوسط، لعدد 7 كانون الأول 1995، ص101.

فضلاً عن ذلك، عمدت الولايات المتحدة والدول الغربية، بعد حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، للتوصل إلى ترتيبات واتفاقيات أمن محددة مع دول الخليج تحقق مصالحها بصورة منفردة وهي عبارة عن قواعد عسكرية توضع في خدمة الحلف فيما لو تدخل في المنطقة مستقبلاً، عملاً بأحكام المادة (11) من بيان واشنطن 1999، ولإسيماً تلك المتعلقة بتحسين القدرات الدفاعية للناو، أو على المستوى الوطني لهذه الدول الأعضاء، ولهذا كان لا بد من إلقاء الضوء على هذه الترتيبات والاتفاقيات<sup>(56)</sup>.

ويظهر أن الولايات المتحدة هي المستأثر الأكبر هناك، وركزت على الأبعاد الأمنية والعسكرية من خلال الوجود العسكري الأمريكي الذي اتخذ شكل تمركز قوات وسفن حربية وطائرات وصواريخ، فضلاً عن عدد من القواعد الجوية لمساندة قوات التحالف، قمتها دول الخليج ووضعتها في خدمة الطائرات الأمريكية، وخاصة في السعودية والكويت والبحرين.

كذلك اتخذت هذه الترتيبات العسكرية صفة اتفاقيات دفاعية وأمنية وعقود تسليح، فمثلاً عقدت واشنطن اتفاقيات دفاع مع الكويت عام 1991 لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وأخرى مماثلة مع باقي دول الخليج، فضلاً عن اتفاقيات لتخزين الأسلحة والذخائر في كل من قطر البحرين والسعودية، حيث يوجد في قطر أكبر مخزون للذخيرة الأمريكية في الشرق الأوسط، كما توصلت واشنطن إلى اتفاقيات خاصة مع السعودية والكويت لاستخدام أراضيها وأجوائها في العمليات العسكرية لقوات التحالف<sup>(57)</sup>.

#### و- التسهيلات العسكرية:

بعد أن أقر حلف الناتو المفهوم الاستراتيجي الجديد له الذي على أساسه تغيرت عقيدته الاستراتيجية، وأصبحت تقوم على أساس تعزيز الأمن الأورو-أطلسي عبر الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنعها، من خلال تعزيز فكرة الشراكة لتحقيق السلام لمعالجة المخاطر الكامنة كأسلوب وقائي، وفي الوقت ذاته مواجهتها عسكرياً إذا ما تحولت إلى تهديدات فعلية. وهذا البعد يعني أن للحلفاء الحق في معالجة أي مسألة تمس مصالحه الحيوية، والقيام بمهمة الردع إليها مع الأخذ في الحسبان عدم

<sup>(56)</sup> مثير لحش «تحدي لصهيوني وتحدي لمشروع الإهيمية لمشيوه»، دمشق، فكر لسيلبي، لسنة 2، لحد 6، ربيع 1999، ص 103.

<sup>(57)</sup> أي فولر وأيان أوليسر، أساطير الخليج الفارسي نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات، ترجمة خليجية، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 31-32.

التقيد بالحصول على موافقة الأمم المتحدة، ومن هنا كانت الإشارة إليها غير دقيقة لتجنب ارتهان الحلف لأي فيتو في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين<sup>(58)</sup>.

وقد كانت اتفاقيات الناتو فيما يخص المنطقة العربية مع كل من مصر، والأردن، وتونس، والمغرب وموريتانيا، فضلاً عن اتفاقية مشابهة مع «إسرائيل»، وبموجبها تكون هذه الدول التي تتمتع بصفة مراقب في نشاطات الحلف، ملزمة بتقديم تسهيلات عسكرية وإدارية وخدمائية لقوات التحالف إذا ما اضطرت للقيام بعمليات عسكرية في المناطق القريبة من هذه الدول، والقيام بمناورات وتدريبات مشتركة لكي تتأقلم قوات التحالف مع البيئة الجغرافية للمنطقة، لضمان إمكانية النجاح لأي مهمة مستقبلية فيها.

ويمكن رصد أهم النشاطات والتسهيلات والمناورات العسكرية المشتركة التي جرت بين الحلف، ودول المنطقة العربية بالآتي<sup>(59)</sup>:

1- منح المغرب صفة حليف أساسي من خارج الحلف، وقد أجرى الحلف مناورات عسكرية قبالة سواحل المغرب في شهر تموز/ يوليو 2004، وتوجه إلى إنشاء مركز للمعلومات فيها يساعد المغرب على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الواجب القيام بها بالتعاون مع الحلف في المجال الأمني.

2- أجرى الحلف مناورات عسكرية مع الجزائر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

3- أجرى الحلف مناورة عسكرية (الفجر الأسود) في حزيران/ يونيو 2005 في سلوفينيا، كانت تهدف إلى المساعدة في إيجاد صيغة تدخل في منطقة الشرق الأوسط، في مجال مكافحة «الإرهاب» والسلاح النووي.

4- شاركت كل من قطر والكويت والبحرين والإمارات في مؤتمر روما في آذار/ مارس 2005، بهدف إجراء حوار حول المسائل الإقليمية المتعلقة بالدفاع والأمن، في حين كانت استجابة السعودية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2005 عندما أرسلت وفداً للتباحث في مجالات التعاون الثنائية.

<sup>(58)</sup>كمال مساعد «الأطلسي والرؤية الأمريكية لإخضاع أوروبا»، عمان، الدفاع العربي، السنة 23، العدد 10، تموز 1999، ص23.

<sup>(1)</sup>خضر عطوان، «حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، 2007، ص200.



5- أقيم الحلف بالتعاون مع مؤسسة راند الأمريكية مؤتمراً عن دور الحلف في أمن الخليج العربي، في العاصمة القطرية في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2005، كما دعم الحلف مؤتمراً برلمانياً حول حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، في العاصمة القطرية كذلك.

### سادساً: انعكاسات توسع الحلف على الأمن القومي العربي وآثارها:

تبدو أهداف حلف الأطلنطي في المنطقة العربية ترجمة أو صدى لسياسة الولايات المتحدة التي ترمي إلى حماية مصالحها الحيوية، والسعي لترسيخ هيمنتها، عبر حماية منابع النفط وضمان استمرار تدفقه إلى المراكز الرأسمالية بأسعار مقبولة، كما أن مكافحة «الإرهاب»، وأعمال التخريب، والتحكم بنشاطات التطرف الإسلامية، هي أساليب استخدمتها واشنطن كأداة للتدخل في شؤون المنطقة.

وفي إطار العمل على تطبيق هذه الاستراتيجية، دأب الناتو في توسيع نطاق مهامه. وأعطى لنفسه حق التدخل لتنفيذ مهام أمنية في أي مكان في العالم تتهدد فيه مصالح أعضائه، وفق هذا التصور من الممكن أن يكون النظام العربي أحد المواقع المستهدفة لتحركاته العسكرية مستقبلاً، وخاصة في ظل الادعاءات الغربية بأن المنطقة العربية بيئة خصبة للإرهاب والأصولية وانتشار الأسلحة النووية<sup>(60)</sup>، وهذا ما حصل من خلال الاحتلال الأكلو-أمريكي للعراق، والدعم الذي حصلت عليه الولايات المتحدة من بعض دول حلف الناتو التي قدّمت أشكالاً شتى لتسهيل الهيمنة الأمريكية على العراق واستمرارها.

وقد توافقت هذه التوجهات الغربية مع مصلحة «إسرائيل» التي ترتبط باتفاقيات استراتيجية أمنية بالولايات المتحدة تقترب من منزلة اتفاقيات الدفاع المشترك، مما وضع «إسرائيل» في موقع متميز على خارطة الحلف في تنفيذ سياساته في الشرق الأوسط، يتعدى مسألة تقديم التسهيلات الفنية والإدارية إلى الاشتراك الفعلي في تنفيذ المهام التي يضطلع بها الحلف في المنطقة<sup>(61)</sup>.

ويمكن إجمال هذه الآثار التي ترتبت على الأمن القومي جراء الترتيبات الأمنية والتسهيلات العسكرية التي حصل عليها الحلف في المنطقة العربية فيما يأتي:

<sup>(60)</sup> "NATO and the Broader middle East region", <http://www.nato.int/docu/update/2005/03-march/e03186.htm>, 29 March 2005.

<sup>(61)</sup> جمال مظلوم «حلف شمال الأطلسي «الناتو» ودوره الجديد في المنطقة»، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شؤون خليجية، العدد 44، شتاء 2006، ص 179-180.

## 1- تزايد الاعتماد العربي على الولايات المتحدة في المجالات الأمنية:

معلوم أن الولايات المتحدة تهيمن على السياسة العالمية في حقل العلاقات الدولية، نظراً إلى امتلاكها تكنولوجيا الأسلحة المتطورة، وتنامي ترسانتها العسكرية، وسيطرتها في هذا المجال على توجّهات وسياسات حلف شمال الأطلسي العسكرية، بسبب حاجة دول التحالف لها في مجال الدعم التقني والإلكتروني ومرونة نقل القوات التي تتفوق فيها على نظيراتها في التحالف، هذا البعد أكسبها امتلاك زمام المبادرة في تحديد المهام والحلول للآزمات، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة التدخل العسكري وحجمه ومداه وقد ظهر ذلك جلياً في آزمات الخليج والبلقان.

هذا الواقع أدّى فيما يخص النظام الإقليمي العربي إلى اعتمادية معظم الأنظمة العربية وخاصة الخليجية منها على الحماية الأمريكية<sup>(62)</sup>.

وقد أفضت التبعية العسكرية والأمنية في الخليج العربي لواشنطن إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة، تركت آثارها على النظام العربي بمجمله، حيث استنزف طاقته من خلال ازدياد نفقات التسليح خلال حرب الخليج الثانية وبعدها، وما زالت المؤشرات تدل على تصاعد وتيرة الإنفاق التسليحي في الخليج بمعدل 2% سنوياً، وهي تشكل 20% من مبيعات سوق السلاح العالمي، وتشير إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، وكذلك مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بواشنطن (CSIS)، إلى أن الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي لعام 1999/1998 بلغ (80) مليار دولار، وتضمن عقود تسليح لشراء طائرات وأسلحة مختلفة من الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل رئيس. ونتيجة التهافت الخليجي على شراء الأسلحة، فقد أقيم معرض «أيدكس»، وهو أكبر معرض سلاح في العالم، في الشرق الأوسط<sup>(63)</sup>.

لكن هذه الأسلحة من المعروف أنها لا تعزز البنى الأمنية، ولا القدرات الدفاعية، الأمر الذي دفع هذه الدول للاتسواء تحت مظلة الأمنية الأمريكية والأطلسية.

<sup>(62)</sup> سمير السعدوي: «دور للحلف الناتو في أمن الخليج... ثوب أوروبي فضفاض لا يعني عن الأمريكي»، بيروت، الحياة، 2005/12/6،

ص 5.

<sup>(63)</sup> عبد الرحمن رشدي لهولري «التوازن لسكري في منطقة الشرق الأوسط»، الساسة الدولية، القاهرة، العدد 143 يناير 2001، ص 239-

240.

## 2- تغيير الإدراك لمصادر تهديد الأمن القومي العربي:

يقترن الحديث عن الأمن القومي العربي بالضرورة بنمط علاقته بالنظام الإقليمي العربي، الذي يعنى بالإطار الذي يحتوي الدول العربية بإمكاناتها ومواردها وقدراتها، فيما يختص الأمن القومي العربي بتأمين كيان هذه الدول العربية وتهينة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، من خلال توفير القدرات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهددها.

ومن هنا نلاحظ أن الأمن القومي العربي ارتبط من الناحية الرسمية الخاصة بالنظام العربي، وكان دائماً انعكاساً لحالة هذا النظام من حيث تماسكه أو تفككه.

وقد كان لتوسيع حلف الأطلنطي، وتعزيز نفوذ الولايات المتحدة باتجاه إعادة صياغة التفاعلات الدولية، والتأثير في حركتها ومسارها، آثار بعيدة المدى في المنطقة العربية، من حيث تصاعد وتيرة الاختراق الخارجي للأمن العربي، في ظل تمكن واشنطن من فرض تصوراتها في إعادة هيكلة المنطقة.

كل هذا أدى إلى تراجع في الإدراكات لدى النخب العربية الحاكمة، فقد كان لدى القيادات العربية في السابق حد أدنى من التوافق حول عدد من القضايا الرئيسية، حيث كانت مقاومة الاستعمار، وانهاج سياسة مضادة للأحلاف التي هدفت إلى ربط الوطن العربي باستراتيجيات القوى العظمى، وكذلك الوقوف ضد محاولات دمج «إسرائيل» في المنطقة، أبرز الخطوط الاستراتيجية في السياسة العربية على اختلاف تنوعها<sup>(64)</sup>.

وقد ظلت هذه المفاهيم صامدة خلال مراحل تطور النظام الإقليمي العربي حتى بداية عام 1990، ولكن الظروف التي أعقبتها، ولاسيما حرب الخليج الثانية، والاحتلال الأكلو-أمريكي للعراق، أدت إلى تغيير في إدراكات هذه النخب، فقد أدى التقاء مصالح وأهداف بعض النظم الفرعية العربية مع أطراف أخرى غير عربية، كما هو الحال في نظرة «الخليج العربي» إلى أن «إسرائيل» لم تعد مصدر التهديد الرئيسي لها أو للأمن القومي العربي، بقدر ما تشكل أطراف عربية مصدراً لهذا التهديد، فالكويت والسعودية أصبحتا تنظران إلى العراق على أنه مصدر تهديدها الرئيس، وقطر تنظر إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي ذاته، كالسعودية، بأنها مصدر تهديد محتمل<sup>(65)</sup>.

<sup>(64)</sup> هيلينا كوبان «قادي الحروب الإقليمية في الخليج والمشرق»، بيروت، الحياة 2005/1/21، ص 72.

<sup>(65)</sup> كلوفيس مقصود، «تحديات الواقع والمستقبل العربي»، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شؤون خليجية، العدد 44 (شتاء 2006)، ص 122-123.

إن تغير الإدراكات لدى القيادات العربية وصل حدًا لا يقتصر على إمكانية قبول «إسرائيل» في المنطقة، وإنما إلى تبرير سلوكياتها وأفعالها، إذ أبدت بعض النظم العربية تفهماً لسياسات العنف الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، واعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان، وكذلك تغير هذه الإدراكات نحو تقبل الوجود الأجنبي بأشكاله كلها وإسباغ مسميات جديدة عليه، فإذا كان عسكرياً أطلق عليه قواعد وتسهيلات، وإذا كان اقتصادياً قيل عنه ترتيبات إقليمية، وإذا كان تدخلًا في الشؤون الداخلية لدولة عربية يبرر بأنه دفاع عن حقوق الأقليات، وأصبحت علاقات المخابرات السرية مع الأجنبي التي كانت موجودة سابقاً تتخذ صفة العلانية الآن.

إن أولويات القوى الكبرى عكست ذاتها على البيئة العربية، فلم يعد أحد يتحدث عن الأمن القومي العربي، أكثر مما يتحدث عن أمن الخليج، أو أمن الشرق الأوسط والمتوسط، وهذا أفضى إلى نظرة اختزالية في مفهوم الأمن.

### 3- تراجع القضايا الأساسية للأمة العربية نتيجة تزعر الإرادة القومية:

إن جملة النتائج أو التداعيات التي ذُكرتْ أفضت إلى تراجع القضايا الرئيسية، وأهمها القضية الفلسطينية، نتيجة تزعر الإرادة العربية، وافتقاد الاهتمام بقضية واحدة، إذ كل دولة تضع في سلم أولوياتها قضايا رئيسة لها قد تكون ثانوية لغيرها، بحيث أصبحت الحكومات العربية تخشى بعضها بعضاً أكثر من خشيتها غيرها (الخارج)، ولهذا كان نجاح الاستراتيجية الأمريكية في إقناع القيادات العربية، وخاصة في الخليج العربي، أن أمنهم لا يرتبط بحل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي — الإسرائيلي، مما أدى إلى تصدع الأمن القومي العربي بمجمله، فلم يتم التوصل إلى استقرار في الخليج، حيث هناك حالة انكشاف أمني واضح، وفي الوقت ذاته تعاضمت المخاطر المترتبة على مسارات التسوية النهائية في الشرق الأوسط، نتيجة غياب الإرادة العربية الفاعلة والمؤثرة والقادرة على الحسم بين البدائل المتاحة، وهذا ما تفتقده مؤسسات صناعة القرار العربية، نتيجة غياب مركز قرار عربي ذي صيغة مؤسسية تحقق الحد الأدنى من التوحد، وتمتلك صلاحيات مؤسسية غير مرتهلة لإرادة النظم السياسية الحاكمة<sup>(66)</sup>.

أخيراً، يمكن القول: إن المنطقة العربية تعدُّ الموقع الذي تتقاطع عنده المواجهة بين القوى الساعية إلى مواجهة القطب الأمريكي، وخصوصاً الصين وروسيا وفرنسا، فهناك خلافات فرنسية — أمريكية حول

<sup>(66)</sup>ناظم عبد الواحد جاسور، «جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية — الأوروبية»، بيروت، شؤون عربية، العدد 99، أيار 1999، ص16، 17.

القيادة الجنوبية لحلف الناتو التي تستأثر بها الولايات المتحدة، وكذلك التوجهات الفرنسية نحو منطقة جنوب المتوسط والقارة الأفريقية كعمق استراتيجي لمجالها الحيوي، وكانت تلك القضايا أهم عوامل الشد بين باريس وواشنطن قبل الحرب الباردة وبعدها.

وفيما يتعلق بالسياسة الروسية التي تتمحور حول قاعدة المصلحة التي يمكن أن تدخل روسيا خلالها إلى منطقة الشرق الأوسط بأسلوب مغاير عن الأسلوب السابق التي كانت موسكو تنتهجه سابقاً، والقائم على الأيديولوجيا<sup>(67)</sup>.

أما الصين، فيبدو أن التوجه نحو المنطقة من الأولويات المهمة في سياساتها، ويدل على ذلك زيارة الرئيس الصيني السابق «هون جين تاو» إلى مصر وبعض دول القارة الأفريقية، ويعزز الاهتمام الصيني في المنطقة تجربة التحديث والتنمية الصينية وحاجاتها إلى الأسواق العربية والنفط العربي، إذ حققت الصين نسبة نمو اقتصادية مطردة، إذ من المتوقع أن تكون ركناً أساسياً في مجموعة الدول الصناعية الكبرى، ويرى كثيرون أنها ستكون العضو البارز في غضون العقود الثلاثة القادمة<sup>(68)</sup>.

ومن ثمّ، يمكن القول إنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية العربية، فإن هناك إمكانيات للحركة وهامشاً للمناورة يمكن للنظام العربي استغلاله والاستفادة من الأوراق المتبينة للدول الكبرى في تنافسها على المنطقة العربية، وتسخير هذه الخلافات لصالح النظام العربي، من خلال دبلوماسية فعالة ومؤثرة وتستند إلى عمل مؤسسي عربي، وعكس ذلك ستبقى هذه القوى الدولية تعاش على الخلافات العربية وحالة الوهن والتنشيط العربي.

### خاتمة:

إن توسيع حلف الناتو هو محصلة «طبيعية» للمتغيرات الجذرية التي طرأت على الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وللخلل الخطير في ميزان القوى الاستراتيجي على الصعيد العالمي. وإن الولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت الواقع الناجم عن هذا الخلل، وتوظيفه في خدمة استراتيجيتها للهيمنة على العالم، ولخلق حقائق على الأرض تعيق نهوض الخصم المنهزم وعودته إلى الاضطلاع بدور منافس يعيد بعض التوازن إلى العلاقات الدولية، وهذا يفترض تطويق روسيا، وإلغاء دور الأمم المتحدة، وإضعاف الدور الأوروبي والتحاقه بالاستراتيجية الأمريكية، وإرغام العالم على القبول

<sup>(67)</sup> تورهان الشيخ، «السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط»، قضايا استراتيجية (13)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني 1998، ص 10-11.

<sup>(68)</sup> دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، «التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين»، بيروت، شؤون الأوساط، العدد 152، شباط 2005، ص 38.

بشرعية الدور الأطلسي – الأمريكي الجديد الذي يطلق الذراع العسكرية للحلف في الزمان والمكان المناسبين.

وتجاوباً مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فعَلَّ الحلف المادة الخامسة من معاهدته المتعلقة باعتبار أن «أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدواناً على بقية الأعضاء». ويتفعل هذه المادة بات واضحاً أن الحلف أصبح ملزماً بتنفيذ توجهات واشنطن ورغباتها التي أعلنتها من خلال استراتيجية «شن الحرب على الإرهاب العالمي». وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي وآلية الانتقال الاستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي نحو أفغانستان والشرق الأوسط والمنطقة العربية.

وجاء تجاوب الحلف التلقائي والسريع مع واشنطن بسبب الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، فضلاً عن أنه كان يبحث عن أدوار عسكرية جديدة على الساحة العالمية. واستمرت خريطة الحلف بالتوسع شرقاً بضم أعضاء جدد من منطقة البلقان وأوروبا الشرقية وجمهوريات البلطيق السوفيتية سابقاً، حيث وصلت حدوده إلى مسافة 400 كلم عن حدود روسيا. وقد دل ذلك التوسع الاستراتيجي على أن الحلف لا يبالي بأي طرف أو جهة أخرى – مثل روسيا في المرحلة الحالية – عندما تقتضي مصلحته ضم دول جديدة، وإن مثلت تلك الدول كأعضاء جدد من وجهة النظر الروسية خنجراً حاداً في خاصرتها من الصعب إزالته أو التعايش معه.

وفي المنطقة العربية التي تحتل موقعاً مهماً في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف، نظراً إلى موقعها الاستراتيجي، وتربعها على ثلثي احتياطي نفط العالم، وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وظاهرة «الإرهاب الأصولي» الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب، وتجارة المخدرات، علاوة على وجود الكيان الصهيوني الذي يتبنى الغرب سياسة حمايته والدفاع عنه، مما يجعل هذه المنطقة مستهدفة، سواء في صيغة علاقات احتواء تحت عنوان المشاركة، وهذا ما تزال تجربته جارية على مستويات ثنائية أو إقليمية، أو في صيغة ما يوصف بإجراءات وقائية واستباقية للحيلولة دون أن تصبح المنطقة العربية مصدر تهديد وخطر على المصالح الغربية، وهذا من شأنه أن يعكس بشكل سلبي على الأمن القومي العربي وعلى المصالح العربية، ويهمش من دور العرب على الساحة الإقليمية والدولية. ويحرم الدول العربية مستقبلاً من وجود حليف دولي أو حتى إقليمي يساعدها على استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية.

وهناك جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- 1- استمرار الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو، الذي لم تكن توجهاته عبر المراحل السياسية المختلفة للنظام العلمي إلا انعكاساً لأولويات السياسة الأمريكية؛ فهو يشكل أداة الهيمنة الأمريكية على العالم وسياساتها.
- 2- إن الثروة النفطية في المنطقة العربية كانت وستظل في صلب الاستراتيجية الأطلسية ومصالحها الحيوية، ومن ثم ستظل واقعة تحت ضغط التهديد والابتزاز في محاولة لاحتواء هذه الثروة.
- 3- إحلال حلف الناتو كمؤسسة ذات طابع دولي مكان مجلس الأمن ومؤسسات الشرعية الدولية الأخرى في التدخل في المشكلات والأزمات القائمة وإدارتها وفق المصالح الأمريكية، ثم إضعاف دور مجلس الأمن وتهميشه في السياسة الدولية كضمان للسلام والأمن والاستقرار في العالم، ومصادرة دوره في كل ما يتعارض مع مصالح دول الحلف.
- 4- احتمال ضمّ الكيان الصهيوني إلى الحلف، وإعطاء دور له في تنفيذ بعض المهام في المنطقة، في إطار علاقة استراتيجية قديمة جديدة مؤداها أن «إسرائيل» أياً كانت الظروف ستبقى في المنظور الأمريكي حليفاً غير مشروط لتنفيذ سياسة الحلف في هذه المنطقة.
- 5- إن استراتيجية الحلف الجديدة المتضمنة التدخل والتوسع، يمكن أن تتطلب بعداً جنوبياً، ممّا يقلل أكثر فأكثر تركيز الناتو التقليدي على وسط أوروبا، وسيفتح فرصاً جديدة لنشاطه وتدخلاته في الجنوب، وفي المنطقة العربية بالتحديد، وتحت يافطات مزعومة مؤداها محاربة «الإرهاب» ونزع أسلحة التدمير الشامل، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية.
- 6- استبدال الحلف عدوه التقليدي «الاتحاد السوفياتي وإيديولوجيته الشيوعية» بالأصولية الإسلامية، حسب مزاعم الغرب، وفي سعيه محاربة هذه الأصولية لتجفيف منابع «الإرهاب» كما يزعم، ازدادت صور الإرهاب وأشكاله بسبب الخطأ في التعاطي مع مشكلة الإرهاب.
- 7- ترك تدخل الحلف في المنطقة العربية آثاراً سلبية على الأمن القومي العربي، تجسدت في تغيير مفهوم الإدراك للأمن القومي العربي على صعيد النخب الحاكمة، إذ تبدلت الأولويات وتغيرت النظرة إلى مصادر التهديد، فمثلاً دول الخليج العربي أصبحت تنظر إلى العراق كمصدر للتهديد، وحتى داخل مجلس التعاون ذاته تنظر قطر إلى السعودية كمصدر تهديد محتمل.
- 8- أدى توسيع الحلف تجاه المنطقة العربية إلى اختلال أسس النظام الإقليمي العربي وركائزه، بحيث أصبحت بعض النخب الحاكمة في النظام العربي تسوغ البدائل الأمريكية الغربية، الهادفة إلى ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة.

9- سيكون الوطن العربي أكثر المناطق تأثراً بالهيمنة التوسعية الأطلسية، وذلك نظراً إلى عدم وجود ترتيب لحفظ الأمن الإقليمي في إجمالي المنطقة العربية، بمعنى أن هناك اختلافاً حول الرؤى الأمنية، وعلى المبادئ الواجب النظر من خلالها إلى الإشكاليات الأمنية، وهذا ما يجعل الحلف يتعامل مع نظم فرعية، وربما مع دول منفردة أكثر منه مع نظام إقليمي عام واحد.

10- أسهم التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، ومن خلفهم الظهير الأوروبي الذي تنتمي دوله إلى حلف الناتو في تصفية القضية الفلسطينية وتقزيم الصراع العربي - الصهيوني إلى صراع إسرائيلي - فلسطيني، نتجه ملامحه إلى تهويد القدس وطمس حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل، وزيادة روح الأشفاق ضمن الجسد الواحد، ليتم عقد صفقة تطبيع عربي - إسرائيلي مقابل إيقاف الاستيطان في المدن الفلسطينية، وسياسة التهويد ونسف حقوق الشعب الفلسطيني.

### رؤية عربية في مواجهة استراتيجية الناتو:

لمواجهة المخططات والسياسات التي يرسمها صانعو القرار في الحلف حيال المنطقة العربية، يرى الباحث من الأهمية بمكان التركيز على النقاط الآتية:

1- إن معالجة القضايا الأمنية يجب أن تجري بشكل مترابط دون فواصل جيوسياسية، وألا تترك للنخب الحاكمة فقط، بل يشارك فيها رجال الفكر والسياسية والاستراتيجية العرب، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات، سواء في إطار جامعة الدول العربية أو في إطار مراكز البحوث والدراسات، تناقش فيها الأخطار التوسعية الأطلسية على الأمة العربية، وتكشف خطأ السياسات العربية المتبعة في مواجهتها حالياً، وتقدم مقترحاتها وتصوراتها حول الخيارات التي ينبغي أن تتبع، والتي على النخب الحاكمة الأخذ بها.

2- تطوير جامعة الدول العربية، وتحويلها إلى مؤسسة سياسية عسكرية إقليمية كبرى، تستند إلى استراتيجية علمية شاملة واضحة الأهداف والوسائل، بعيداً عن الاستراتيجيات التقليدية الإقليمية أو القطرية التي أخفقت في تقديم الحلول الناجعة للقضايا والمشكلات المصرية العربية لعقود طويلة خلت.

3- إن حالة الضعف والتفكك التي تتسم بها المنطقة العربية، فضلاً عما تختزنه من ثروات طبيعية، ومكامن طاقة متنوعة إلى جانب الفراغ الذي تعيشه، هي من بين العوامل الرئيسة المغربية بتدخلات



القوى الأجنبية الطامحة لتحقيق مصالحها، أو لدفع ما تعدّه مخاطر محتملة متأتية من هذه المناطق الرخوة من العالم. ولذا، يقتضي التأسيس لاستراتيجية عربية شاملة تعمق دور عمل مؤسسات العمل العربي القائمة وتفعيلها، بدءاً بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، والجامعة العربية، والمنظمات العربية المتخصصة في المجالات المختلفة، بغية خلق درجات أعلى في سلم التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول العربية، ومنع التفرد بأي قرار يتخذه أحد الأقطار العربية له علاقة بالمصالح القومية العربية.

4- تكوين وعي عربي قومي موحد تجاه حلف الناتو، وشرح أهدافه واستراتيجيته الموجهة إلى صميم الأمن القومي العربي، وليس ضد دولة دون سواها، وهذا ما يجب أن يشكل مقدمات موضوعية لتفعيل موقف عربي موحد على الصعيدين الرسمي والشعبي لمواجهة مشروع الهيمنة على الأمة الذي يشكل حلف الناتو، بزعامة الولايات المتحدة، إحدى أهم حلقاته وأدواته.

5- وفي الختام، لا بدّ من تبني استراتيجية عربية مشتركة، يكون من مهامها تطبيق خطة شاملة لمواجهة الأخطار التي تحددها هذه الاستراتيجية، وتحديد آليات نقلها إلى حيز التنفيذ العملي في الوطن العربي، وفتح آفاق جديدة للحوار مع دول الأطلسي، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إقامة علاقات بين شعوب العالم المحبة للسلام بغرض إيصال قضايانا العادلة إليها، وتعديل الصورة النمطية المقلوبة عن أمتنا العربية، والكشف عن مواقع جديدة للمصالح المشتركة التي تجمع أمتنا مع غيرها من الأمم.

## المراجع

كتب:

1. إسماعيل صبري مقلد، التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز، الكويت، مؤسسة الصباح، 1991.
2. إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي، الكويت، مؤسسة الصباح، 1990.
3. حسن طوالبه: نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق، عمان، عالم الكتب الحديث، 2005.
4. زيبجينوبرجنسكي، الاختيار «السيطرة على العالم أم قيادة العالم»، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004.
5. زيبجينوبرجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهيم، دمشق، دار علاء الدين، 2001.
6. عبد القادر فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي، ط1، 2006.
7. عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
8. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج للنشر، ط1، 2003.
9. عماد جاد، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ط1، 1998.
10. فريد الشحف، العلاقات الروسية - الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي، ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، دمشق، دار الطليعة الجديدة، ط1، 2005.
11. موسى أحمد القلاب، أدوار حلف الناتو الإقليمية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005.
12. نزار إسماعيل الحياي، دور حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003.

13. هاتي خلاف - أحمد نافع، توسيع حلف الأطلنطي: ما له وما عليه، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997.
14. هيثم الأيوبي وآخرون: الموسوعة العسكرية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

دوريات:

1. أشرف كشك، «إسرائيل» والناو... من التعاون إلى الشراكة»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، نيسان 2007.
2. انظر شروط العضوية الجديدة لدى: ممدوح أنيس فتحي «إجراءات توسيع الناو»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، 1997.
3. جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناو، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 129، تموز 1997.
4. جمال مظلوم «حلف شمال الأطلسي» الناو» ودوره الجديد في المنطقة»، شؤون خليجية، العدد 44، شتاء 2006.
5. خضر عطوان، «حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، 2007.
6. دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، «التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين»، شؤون الأوسط، العدد 152، شباط 2005.
7. سمير السعداوي: «دور للحلف الناو في أمن الخليج... ثوب أوروبي فضفاض لا يقني عن الأمريكي»، الحياة، 2005/12/6.
8. شفيق المصري: «الأطلسي والمحاولات الجديدة»، شؤون الأوسط، العدد 83، أيار 2000.
9. عبد الرحمن الهواري «المهام المحتملة لحلف الناو في الشرق الأوسط»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 137، 1999.
10. عبد الرحمن الهواري «التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 143 يناير 2001.

11. عبد الرحمن الهواري، «المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 137، (يوليو) تموز 1999.
12. عبد النور بن عنتر «الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاسها على الأمن العربي» شؤون الأوسط، العدد 7 كانون الأول 1995.
13. عزة جلال «كوسوفا: جذور الصراع في البلقان» القاهرة، السياسة الدولية، العدد 137، تموز 1999، وانظر أيضاً: أبو بكر الدسوقي «البن كوسوفا بين التفاوض والقتال» السياسة الدولية، (العدد 137، تموز 1999).
14. عماد جاد، «الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي»، القاهرة، السياسة الدولية، القاهرة، 1997.
15. كلوفيس مقصود، «تحديات الواقع والمستقبل العربي»، شؤون خليجية، العدد 44 (شتاء 2006).
16. كمال مساعد «الأطلسي والرؤية الأمريكية لإخضاع أوروبا». عمان، الدفاع العربي. السنة 23 العدد 10 تموز 1999.
17. محمد ذياب «توسع الناتو وحرب البلقان» أهداف استراتيجية وجيوسياسية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83 أيار 1999.
18. مصطفى نبيل أحمد، «وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي»، مجلة الدفاع، العدد 11 (القاهرة: 1995).
19. ممدوح أنيس فتحي «إجراءات عملية توسيع الناتو»، القاهرة، السياسة الدولية، القاهرة، 1997، العدد 129.
20. منير الحمش «التحدي الصهيوني وتحدي المشروعات الإقليمية المشبوهة»، دمشق، الفكر السياسي، السنة 2، العدد 6، ربيع 1999.
21. ناظم عبد الواحد جاسور، «جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية - الأوروبية»، شؤون عربية، العدد 99، أيار 1999.

22. نورهان الشيخ، «السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط»، قضايا استراتيجية (13)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني 1998.
23. هيلينا كوبان «تفادي الحروب الإقليمية في الخليج والشرق»، الحياة 2005/1/21.

وثائق:

1. التقرير الاستراتيجي العربي 1997، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، القاهرة، 1998.
2. تقرير في مجلة آراء حول الخليج الصادرة عن مركز الخليج للأبحاث، العدد الأول مايو/ يونيو 2004.
3. تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي عام 1997، إعداد معهد البحوث الاستراتيجية والأمن القومي الأمريكي، (تعليق) محجوب عمر، ترجمة: استراتيجية، (12)، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997.
4. مؤتمر هرتزليا السنوي الثامن «(إسرائيل) في خطر وجودي»، ترجمة وإصدار باحث للدراسات، بيروت، 2009.
5. مؤتمر هرتزليا السنوي السابع، «ميزان الأمن القومي في (إسرائيل)»، ترجمة وإصدار باحث للدراسات، بيروت، 2007.

المراجع الأجنبية:

1. "Poland Assumes Command of Multinational Division in Iraq with NATO Support" NATO pres release (2003) 093, 3 September 2003.
2. Jonthan Eyal, "NATO Enlargment: Anatomy of a precision", International Affairs, Vol. 46, No. 1, October 1997.
3. Paul Cornish, "NATO at Millenniuns: New Members, New Strategy", Webedition, Vol. 45, October 1997.
- Daivid Calleo, "NATO Enlargement: as problem for Security in Europe", Aussen Political, vol. 73, No. 4. October 1998.
4. Gerhard Wetting "Moscow's Perception of NATO's Role" Aussen Politick, Vol, 45, No. 1, 1998.

5. Mansour Bahmani, "NATO's involvement in Iraq and Euro-American Relations" Iranian journal of international Affairs No. 4 (Winter 2005).  
Pual Cornish "European Security: The End of Architecture and the New NATO, international Affairs, Vol. 72, No. 4, October, 1996.
6. Zbigniew Brzezinski "The United States. The European Union, and NATO: After the caldwar and Beyond Iraq".

الإنترنت:

1. <http://www.cause.org/publications/bulletins/Nato/medit/html.p3>.
2. <http://www.Heritage.org/Library/categories/Forpd/dbric F23.html>. CW. Bruceweinrod, "NATO Expansion: Myths and realifies", pp. 7-8.
3. "NATO and the Broader middle East region", <http://www.nato.int/docu/update/2005/03-march/e03186.htm>, 29 March 2005.
4. <http://www.nato.int/1999/p99.064e.htm> NATO Hompage: internet.